

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ١١

الأربعاء، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كاريل فان أوستروم (هولندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البنود من ٨٨ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع اللجنة اليوم إلى بقية المتكلمين في قائمة المتكلمين المتجددة عن مجموعة الأسلحة النووية. وقبل أن نواصل عملنا، أود أن أذكر الوفود بأن المقرر أن تنتهي من هذه المجموعة هذا الصباح. ولكي يتسنى ذلك، من المهم أن يتقيد جميع المتكلمين بالحد الزمني لبياناتهم وهو خمس دقائق عندما يتكلمون بصفتهم الوطنية وسبع دقائق عند التكلم باسم مجموعة.

تستمع اللجنة الآن عبر اتصال بالفيديو إلى سفيرة الجزائر طاوس فروخي، رئيسة المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

السيدة فروخي (الجزائر)، رئيسة المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (تكلمت بالإنكليزية): أتكلم أمام اللجنة من عمان، حيث أحضر مؤتمرا آخر. وقبل أن أبدأ، أود أولا أن أعرب عن امتناني لرئيس اللجنة الأولى على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة الأعضاء بصفتي رئيسة المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولعل اللجنة تذكر أن المؤتمر الاستعراضي قد عقد في خضم واحدة من أصعب البيئات الدولية لمعالجة المسائل النووية. ولن أسرد التفاصيل، نظرا للمهل الزمنية، حيث يبدو أنه غير مسموح لي سوى بخمس دقائق. وربما أطلب إليكم، سيدي الرئيس، السماح لي بالاستفادة من هذا الوقت. لقد اقترن التحدي الخاص بالبيئة بالتوقعات العالية، وفي الوقت نفسه، بالرؤى التنافسة بشأن كيفية المضي قدما بنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى عام ٢٠٢٠ بعد ٢٥ عاما

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org)، Room U-0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1532639 (A)



بالاقتران مع النظر في البعد الإنساني، وأن الحلول التي تحمي الأمن الجماعي - وهي مشكلة الأثر العالمي - تتطلب مشاركة جميع الأطراف، وليس فقط الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالتدابير الفعالة، أوصى المؤتمر الجمعية العامة بأن

”تنشئ، في دورتها السبعين، فريقا عاملا مفتوح باب العضوية يعنى بتحديد ووضع تدابير فعالة لتنفيذ المادة السادسة تنفيذا كاملا، بما في ذلك الأحكام القانونية التي... يمكن إنشاؤها من خلال النهج المختلفة“.

وفيما يتعلق بتدابير الشفافية والإبلاغ، فقد طلب من الدول الحائزة للأسلحة النووية تقديم تقارير منتظمة، بما في ذلك عن سبعة تدابير جديدة من شأنها - إذا نفذت - أن تعزز الشفافية في أنشطتهم المتصلة بترع السلاح النووي واستمرار مشاركتهم بشأن وضع شكل موحد لتقارير دورات عام ٢٠١٧ وعام ٢٠١٩ للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

وبالانتقال إلى الشرق الأوسط، فإن الهدف من اقتراح المجموعة العربية - الذي يحظى بدعم حركة عدم الانحياز، وائتلاف البرنامج الجديد، وأعضاء هامين في الاتحاد الأوروبي والمجموعات الإقليمية الأخرى - كان التغلب على عدم إحراز تقدم في الجهود المبذولة، التي بدأت منذ ٢٠ عاما، لإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، تحت إشراف مقدمي قرار عام ١٩٩٥، وهم: الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة. ونوقش مشروع النص المقدم من الاتحاد الروسي في اجتماعات مؤتمر الهيئة الفرعية ٢. واستنسخ العناصر الرئيسية للاقتراح العربية، وعلى وجه الخصوص العناصر التي عهدت إلى الأمين العام بعقد مؤتمر في ١ آذار/مارس ٢٠١٦ بهدف البدء في عملية

من تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى وضعف مدتها الأصلية - ناهيك عن الآراء المتضاربة بشكل غير متوقع بشأن قصف هيروشيما وناغازاكي بالقنابل الذرية.

وإزاء تلك الخلفية، أدى بذل جهود مكثفة ومنسقة مع رؤساء اللجان الرئيسية الثلاث، ورؤساء الهيئات الفرعية الثلاث، وفريق من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح إلى معالجة المسائل الإجرائية بسلاسة، مما مكن الدول الأطراف من تخصيص مزيد من الوقت للمسائل الموضوعية. وعلى الرغم من الشكوك الكبيرة، خرجت مشاريع الوثائق الختامية التي تمثل أفضل الجهود التي تبذلها الدول الأطراف لصياغة وثيقة ختامية لعملية الاستعراض - سواء السابقة أو التطلعية - بشأن جميع الركائز الثلاث للمعاهدة - نزع السلاح، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والوصول إلى الاستخدام السلمية للطاقة النووية - فضلا عن مسألة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بنتائج المؤتمر الاستعراضي، أكدت الدول الأطراف مجددا على الدور المحوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأهمية الضمانات النووية وقواعدها ومعاييرها وأهمية تعزيز نظام عدم الانتشار. وفيما يتعلق بترع السلاح، أود أن أشير إلى أبرز التوصيات التي تتجاوز خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. وفيما يخص الآثار الإنسانية والثغرات القانونية، كما قد تتذكر اللجنة، فقد أدرك المؤتمر للمرة الأولى أن

”الشواغل العميقة المتعلقة بالعواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية تمثل أحد العوامل الرئيسية التي ينبغي أن تواصل تعزيز الجهود المبذولة في ميدان نزع السلاح النووي“.

وقد أدى ذلك إلى استحداث نموذج جديد في نظام معاهدة عدم الانتشار، مما يعني أنه ستم معالجة المسائل الأمنية

الأطراف في المنطقة. ثالثاً، في وقت يقف فيه نظام معاهدة عدم الانتشار عند نقطة تحول، كان هناك افتقار إلى مسؤول حقيقي عن بناء جسور من الآراء المتباينة بشأن ما ينبغي أن يكون عليه النظام.

وعلى الجانب الإيجابي - وأشد على أنه موجود - لا تزال المعاهدة تعتبر وثيقة قانونية لا غنى عنها للأمن الجماعي وتوفر أساساً لعملية سياسية لتحقيق نزع السلاح، وعدم الانتشار، والوصول إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ولا تزال عملية استعراض المعاهدة تشكل محفلاً مهماً للحوار يوفر منابر لبناء توافق الآراء. فالعديد من الدول تعتبر الوثيقة الختامية لعام ٢٠١٥ إسهاماً مفيداً للمزيد من العمل في عملية الاستعراض المقبل. ولكن العمل كالمعتاد ليس الخيار الأفضل للدورة الاستعراضية المقبلة، إذ لا يمكن للدول الأطراف أن تواصل إعادة اختراع مجموعات من الإجراءات كل خمس سنوات.

وفي الختام، لا أرى أن التهديد النووي يعني أننا بالضرورة نواجه الأفعال الأخير للبشرية. ومع ذلك، فإن نظام معاهدة عدم الانتشار يقع حقا تحت ضغط. وهناك حاجة إلى بذل جهود متجددة وحازمة من أجل سد الفجوة بين التوقعات والإنجازات. وما يتعرض للخطر هنا هو مشروعية المعاهدة، وإنصافها الأساسي، وقدرتها على منع تطبيق المعايير المزدوجة، واستدامتها، وقدرتها على تقديم مساهمة حقيقية لتعزيز السلم والأمن الدوليين، فضلاً عن إتاحة فرص جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيسة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ على بيانها وعلى تعاونها الطيب في تنظيم هذه الدورة بواسطة الفيديو في غضون مهلة قصيرة كهذه.

السيد كيون (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتناول الكلمة بالنيابة عن وفود إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا،

لإبرام معاهدة ملزمة قانوناً بإنشاء منطقة الشرق الأوسط التي طال انتظارها.

وفي غياب توافق الآراء، ومع مرور الوقت، اقترحت ورقة استناداً إلى المناقشة، مع التأكيد مجدداً على دور الأمين العام، والمسؤولية الخاصة لمقدميه، وقاعدة توافق الآراء بشأن جميع القرارات المتعلقة بإعداد مؤتمر الشرق الأوسط وإجراءاته. وللأسف، فإن اقتراحي باعتباري رئيس اعتبر تقويضاً للمسؤولية الخاصة لمقدمي مشروع القرار. وكل الجهود المبذولة بشأن هذه المسألة، التي استمرت حتى اللحظة الأخيرة من الجلسة الختامية للمؤتمر الاستعراضي، حجبتها الموقف المتعنت للبعض بشأن دور الأمين العام، الذي أدى في نهاية المطاف إلى انهيار المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥.

وتتوقف الدروس المستفادة من استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ فعلاً على الرؤى التي تؤيدها مختلف الأطراف. وبالنسبة لأولئك الذين يؤمنون بالنهج التدريجي، فإن فشل المؤتمر قد يعزز حججهم أنه بالنظر إلى البيئة الأمنية الدولية، فإن الطريق إلى نزع السلاح صعب وبطيء. وبالنسبة لأولئك الذين يرون أن ٤٥ عاماً تعد مدة طويلة بما يكفي للانتظار، قد يعتبر ذلك الفشل إشارة إلى أن نظام عدم الانتشار غير قادر على التعامل مع المواضيع الصعبة مثل نزع السلاح النووي والأمن الإقليمي.

ويبين هذا التقييم الرسائل المختلطة المرسل من الدول الأطراف. وسأبدأ بالرسائل السلبية. وهي تشمل، أولاً، مواقف بعض المشاركين المتصلبة بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بتزع السلاح النووي، التي يصاحبها مخاطر جسيمة من التجزئة المحتملة للعملية الاستعراضية. ثانياً، هناك افتقار إلى إحراز تقدم في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، مع احتمال تأجيل مشاعر الإحباط بين الدول

إن تهيئة بيئة يمكن فيها تيسير المزيد من التخفيضات الرئيسية في الترسانات النووية، وفي نهاية المطاف القضاء عليها، تتطلب من المجتمع الدولي التعاون بغية معالجة الابعاد الأمنية والانسانية الهامة للأسلحة النووية. وتتطلب أيضا جهودا لتقليص مستويات العداوة والتوتر بين الدول، وخاصة تلك الحائزة للأسلحة النووية، والسعي إلى اتخاذ تدابير بناء ثقة أكثر فعالية، من قبيل تحسين الشفافية في الترسانات النووية الحالية، وتخفيض دور الأسلحة النووية في المذاهب العسكرية. ونلاحظ بحبيبة أمل التوترات الراهنة القائمة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، ومع ذلك نشجعها، على الاستمرار في السعي إلى التشجيع على المزيد من تدابير بناء الثقة وتخفيض الترسانات النووية.

ويجب علينا أن ننهض في آن واحد معا بعدم الانتشار ونزع السلاح بوصفهما عمليتين تعززان بعضهما البعض وتقييمان عالما ينعم بقدر أكبر من السلم. وتشمل المساهمات العملية التي يمكننا تقديمها إزالة الحواجز أمام المنتديات الرئيسية لمفاوضات نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح؛ والبدء بالمفاوضات من أجل إبرام معاهدة لوقف إنتاج مواد انشطارية؛ والبناء على عمل اجتماع فريق الخبراء الحكوميين؛ ودخول معاهدة حظر التجارب النووية الشامل حيز النفاذ بوصفها جزءا من سلسلة خطوات تهدف إلى تحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية. إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل، على وجه الخصوص تأخر أكثر من اللازم، حيث يصادف العام المقبل الذكرى السنوية العشرين منذ أن اعتمدها الجمعية العامة.

يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية تحقيق المزيد من التخفيضات في ترسانتها النووية في أقرب وقت ممكن، وإلغاء حالة التأهب فيما يتعلق برؤوسها النووية وتخفيض دور وأهمية الأسلحة النووية في مذاهبها الدفاعية. وينبغي أيضا أن تلتزم بالكف عن إنتاج أي أسلحة نووية جديدة. ولا بد أيضا

وأوكرانيا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وفنلندا، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليونان، وبلدي وأستراليا.

إن تجدد التركيز العالمي على الأثر الإنساني للأسلحة النووية قد أذكى مجددا الشواغل بشأن الآثار المريعة على البشرية التي قد تنجم عن أي تفجير للأسلحة النووية أو أي هجمة إرهابية تشمل المواد الانشطارية. يساورنا قلق إزاء استمرار المخاطر النووية على البشرية وتراودنا أمنية نحو مستقبل سلمي للأجيال المقبلة تعزز من دعوتنا الطويلة الأمد من أجل إحراز تقدم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وخاصة من خلال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

نشدد على أهمية العمل لنشر الوعي حول الأثر البشري للأسلحة النووية في جميع أرجاء العالم وبين الأجيال. ولكي ننهض بزيادة الزخم نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، نحن بحاجة إلى أن تدرك الأجيال الشابة إدراكا كاملا، وخاصة في الدول الحائزة للأسلحة النووية، السبب الذي يحتم علينا أن نكافح بحزم من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. فمن مصلحة بقاء البشرية ألا تحدث حرب نووية على الإطلاق.

ونقر بأنه بوجود تخفيضات كبيرة في عدد الأسلحة النووية منذ نهاية الحرب الباردة. وعلاوة على ذلك، يوجد أكثر من ١٦٠٠ رأس نووية والعديد منها في حالة استنفار. من المؤسف أيضا أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل إنتاج أسلحة نووية جديدة. لذلك من الحيوي أن تعمل جميع الدول على الوفاء بحزم وسرعة بالتزاماتها بنزع السلاح، وأن تعمل على ضمان ألا تُستخدم هذه الأسلحة وألا تنتشر. وفي الوقت نفسه، لا يمكن تحقيق القضاء على الأسلحة النووية إلا من خلال الانخراط الجوهري والبناء مع الدول الحائزة للأسلحة النووية.

أخرى البرازيل ونيوزيلندا خلال هذه الدورة. وسوف أتكلم في وقت لاحق من هذا الصباح بصفتي الوطنية.

لقد تم توزيع مشروع القرار على جميع الوفود، واغتنم هذه الفرصة للتعقيب بإيجاز على الجوانب المنطقية له والعناصر الرئيسية المتضمنة فيه. ويؤكد مجددا مشروع القرار الاقتناع بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يسهم في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي، ويرحب باستمرار إسهام معاهدة أنتاركتيكا ومعاهدات ثلاثيلوكو وراروتونغا، وبانكوك وبليندانا - كلها الآن دخلت حيز التنفيذ - في إخلاء نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة المشمولة بتلك المعاهدات من الأسلحة النووية.

يهيب مشروع القرار بالدول الحائزة للأسلحة النووية أن توقع وتصدق على البروتوكولات المعلقة التابعة لجميع معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية من دون تحفظات أو إعلانات تفسيرية أحادية الجانب أو تأخير. وحتى تعمل المناطق على النحو المنشود، نحث أيضا تلك الدول على سحب التحفظات القائمة أو الإعلانات التفسيرية التي تتناقض مع الغاية من المعاهدات.

ويرحب مشروع القرار بالخطوات المتخذة لإبرام معاهدات أخرى لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، ويهيب المشروع بجميع الدول أن تنظر في جميع المقترحات ذات الصلة، بما فيها المقترحات الواردة في قرارات الجمعية العامة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛

إن مشروع قرارنا إذ يعترف بقيمة التفاعل، يهيب بالدول الأطراف والدول الموقعة على المعاهدات القائمة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة لاستكشاف وتنفيذ المزيد من السبل والوسائل للتعاون فيما بينها ووكالاتها المنشأة

من تعزيز صلاحيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التفتيش والتحقق والإبلاغ عن مخاطر الانتشار النووي. وفي ذلك السياق، نرحب باتخاذ مبادرات لبلورة فهم أفضل لتعقيدات عملية التحقق من نزع السلاح النووي على الصعيد الدولي.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الزاوية في التقدم صوب نزع السلاح النووي الكامل. بينما إبرام معاهدة لحظر الأسلحة النووية ربما يصبح ضروريا للحفاظ على عالم خال من الأسلحة النووية، فهذه المعاهدة الآن لن توصلنا إلى الصفر الشامل. علينا أن نتقبل بأن لا يزال يتعين القيام بالعمل الشاق لتقريبنا من عالم خال من الأسلحة النووية، بما في ذلك ليس فقط التركيز على الاعتبارات الإنسانية، ولكن أيضا على الاعتبارات الأمنية. فما من سبل مختصرة لبلوغ ذلك.

في الختام، نحن على أهبة استعداد للعمل مع الآخرين للبناء على الزخم الذي ولدته المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، سواء كان ذلك في شكل فريق عامل مفتوح باب العضوية، أو بخلاف ذلك، بغية مناقشة الخطوات المقبلة. نحن بحاجة إلى اتباع نهج واقعي وشامل في اضطلاعنا بهذه المهمة، بما في ذلك الإبقاء على ذهن منفتح، دون افتراضات مسبقة حول النتائج. قبل كل شيء، ينبغي أن نسعى إلى تعزيز مجالات المشاركة في الحديث عن العواقب الإنسانية، بدلاً من التركيز على الاختلافات، حيث لا يمكننا بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. إلا بإيجاد طرق مشتركة يفضي قداما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل نيوزيلندا

لعرض مشروع القرار A/C.1/70/L.35

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني

أن أتناول الكلمة لأعرض مشروع القرار A/C.1/69/L.10 المعنون "المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة"، والذي ستشارك في عرضه مرة

أن نفع كل ما في وسعنا لتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار. والأمر الأكثر أهمية هو أن تنفذ خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ والاتفاقات الأخرى التي تم التوصل إليها في المؤتمرات الاستعراضية السابقة. وإذ نضع ذلك في الاعتبار، نود أن نشدد على النقاط التالية من منظورنا الوطني.

أولا، نرى أن قيادة الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، التي يلزم أن تستند إلى الثقة المتبادلة، أمر لا غنى عنه من أجل زيادة تخفيض الترسانات النووية والتوصل في نهاية المطاف إلى تخفيض المخزون النووي العالمي. بما يشمل الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية. ونحث روسيا والولايات المتحدة على استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

ثانيا وأيضاً في ذلك السياق، نتوقع أن يكون استمرار الحوار فيما بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية صالحاً وفعالاً، ليس من أجل بناء الثقة فيما بينها فحسب، بل أيضاً ليعمل أساساً للمفاوضات المتعددة الأطراف المقبلة المتعلقة بالحد من الأسلحة النووية فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونهيب بجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الوفاء بالتزامها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحديد التزاماتها التي قطعت في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠.

ثالثاً، تناشد اليابان الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ، على أساس طوعي، التدابير اللازمة لترع السلاح التي يمكنها أن تنفذها. ومن المؤكد أن إجراءاتها الطوعية ستلقى الترحاب وستسهم في التخفيف من عدم الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. وضمن أمور أخرى، ينبغي التشديد على استمرار تقديم التقارير. وتطلع إلى رؤية تقارير تفصيلية منتظمة تقدمها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية خلال دورة الاستعراض المقبلة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

بمعاهدات، وتشجع الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق فيما بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وفي ذلك السياق، يرحب أيضاً مشروع القرار بدعوة إندونيسيا إلى عقد، في ٢٤ نيسان/أبريل من هذا العام، المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا.

كما يتجلى في مشروع القرار هذا، تعلق نيوزيلندا والبرازيل أهمية كبيرة على المساهمة التي يمكن أن تقدمها هذه المناطق في جهود عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. في ضوء كل ذلك، تلك أدلة لا تدحض على قوة الإرادة السياسية على الصعيد الإقليمي لنبذ الأسلحة النووية. وحالياً بلغ عدد الدول الأطراف والموقعة في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ١١٥ دولة. ذلك يجسد تقديراً جماعياً بأنه بناء الثقة على الصعيد الإقليمي الذي يدعم السلم والأمن وبتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن هذه المناطق تقرّبنا من تحقيق هدفنا النهائي، ألا وهو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

نحن نشجع جميع الدول الأعضاء على دعم مشروع القرار، ونؤكد من جديد أهمية المضي قدماً في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية.

السيد سانو (اليابان): للأسف، لم يتمكن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ من إصدار وثيقة ختامية بتوافق الآراء. ومع ذلك، ينبغي ألا نبالغ في تقدير نتائج المؤتمر الاستعراضي أو نقل من أهميتها. فعدم التوصل إلى اتفاق لا يعني أنه ليس لدينا ما يكفي من الإرادة السياسية لاتخاذ إجراء موحد نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق لأن الهيكل الأمني الشامل القائم على معاهدة عدم الانتشار قد يصيبه الوهن. وعلينا الآن

الأسلحة النووية وضمادات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى استئناف حوار موثوق وذي مغزى نحو نزع السلاح النووي. وأخيراً، وإزاء خلفية البيئة الأمنية المتزايدة الشدة التي يواجهها بلدنا، فإننا نؤكد من جديد على ضرورة مواصلة استخدام سياسة الأمن الوطني المناسبة، بما في ذلك الردع النووي. وفي الوقت نفسه، فإن مسألة الآثار الإنسانية للأسلحة النووية أمر هام للغاية. وتؤكد اليابان مجدداً على موقفها بشأن تلك المسألة ومفاده، تحديداً، أن تلك المسألة ينبغي أن تدعم جميع النهج والجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وألا يكون دورها تقسيم المجتمع الدولي، بل توحيد المجتمع الدولي بأسره.

السيدة شان (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): تشعر كوستاريكا بالأسف لإخفاق المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لهذا العام. ونشعر بالأسف لأنه بعد مرور خمس سنوات على اعتماد خطة العمل لعام ٢٠١٠، لا يزال الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتزع السلاح النووي متأخراً كثيراً عن الوفاء بالالتزامات المتصلة بعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ويسير عدم الانتشار النووي جنباً إلى جنب مع نزع السلاح النووي، وكلاهما ضروري من أجل التنفيذ الفعال لمعاهدة عدم الانتشار. وتدعو كوستاريكا إلى إقامة توازن بين هاتين الركيزتين، فيما بدأت تتعثر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في وقت يلزمنا فيه أن تمضي قدماً.

إن الواقع اليوم يفوق الخيال. وهناك أكثر من ١٦ ٠٠٠ رأس حربي نووي في العالم، وبدلاً من تدميرها، تنفق كل عام بلايين الدولارات لتحديثها، مما يضعف التهديد النووي. وترفض كوستاريكا رفضاً تاماً تحديث هذه الأسلحة واستحداث أسلحة نووية جديدة. فنلك الأعمال تتعارض مع الالتزامات القائمة وتحقيق هدف بناء عالم خال من التهديدات النووية.

رابعاً، لا يزال الإسراع ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتعجيل بإجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من المسائل الملحة. وتحت اليابان جميع البلدان، ولا سيما البلدان الثمانية المتبقية في المرفق ٢، على التغلب على صعوباتها الداخلية واتخاذ إجراءات فورية للتوقيع على المعاهدة والتصديق عليها. ومن المتوقع للتقرير الذي اعتمده فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، بدون التفاوض بشأن المعاهدة أن يزيد الزخم السياسي في مؤتمر نزع السلاح. ولا تطلب اليابان من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح وحدها، بل تطلب من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنظر بجدية في إيجاد سبل مبتكرة لبدء مفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

خامساً، تشيد اليابان بمبادرة المملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. وتعتبر اليابان مبادرة الولايات المتحدة على وجه الخصوص منبراً هاماً حيث يمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على السواء أن تعمل معا على تعميق فهمها للتحديات المعقدة التي ينطوي عليها التحقق.

سادساً، تكتسي تسوية مسائل الانتشار النووي الإقليمية بالحوار الدبلوماسي أهمية حيوية. ونرحب بالاتفاقيات المتعلقة بيران، في حين لا يزال برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتطوير الأسلحة النووية والقذائف يشكل قلقاً بالغاً. واليابان لا تدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التحلي عن جميع الأسلحة النووية ووقف البرامج النووية القائمة وجميع الأنشطة ذات الصلة فحسب، بل تدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضاً إلى العودة إلى معاهدة عدم انتشار

جزءاً من هيكل معقد للثقة المتبادلة لا يسمح بقيام منشآت جزئية. ولذلك علينا تجنب الانتشار الأفقي والرأسي على السواء، وتعزيز الامتثال لجميع الالتزامات وليس لمجرد بعض الالتزامات التي تنشأ بموجب هاتين المعاهدتين، وإدانة محاولات كسر نظام الثقة المتبادلة. ولذلك تشعر كوستاريكا بقلق بالغ حيال عدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي والبيانات التي تؤكد تصاعد دور الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية. فذلك لا يؤثر على مصداقية المعاهدة فحسب، ولكنه يؤثر أيضاً على صون السلام والأمن الدوليين.

كما نؤكد مجدداً على التزامنا بالتعهد الإنساني، ونحن على اقتناع بأن هناك ثغرة قانونية فيما يتعلق بتزع السلاح النووي. وترحب كوستاريكا بكون ١١٩ دولة أيدت التعهد الإنساني وتدعو المزيد من الدول إلى الانضمام إلى الجهود المبذولة لسد تلك الثغرة القانونية، وإلى متابعة التدابير التي تهدف إلى وصم جميع الأسلحة النووية وحظرها وتؤدي إلى إزالتها.

ويؤيد وفد بلدي أيضاً مشاريع القرارات الرامية إلى إحراز تقدم نحو تحقيق تلك الأهداف والتي جرى عرضها خلال هذه الدورة. وينبغي أن نواصل التحرك صوب هدفنا المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. إن الوضع الراهن غير مقبول.

السيدة ديل سول دومينغث (كوبا) (تكلمت بالإسبانية):

إننا نؤيد تمام التأييد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.9).

هذه هي السنة الثانية التي نحتفل فيها باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، مما يعيد التأكيد على أن نزع السلاح النووي يشكل الأولوية العليا للعالم في مجال نزع السلاح. ومن المهم أن نتخذ إجراءات ملموسة لإزالة الأسلحة النووية وحظرها إلى الأبد. وهذه ليست مهمة سهلة، ولكنها ضرورية إذا ساهمنا فيها جميعاً. إن كوبا تنتمي إلى منطقة رائدة في إنشاء

وعلاوة على ذلك، لم يجرز تقدم يذكر في الحد من المخزونات العالمية للأسلحة النووية. وحدثت معظم التخفيضات في الرؤوس الحربية غير المجهزة أو المخزنة. وتناشد كوستا ريكا الدول الحائزة للأسلحة النووية اتخاذ المزيد من الإجراءات لخفض مخزونها المجهزة وغير الاستراتيجية من الرؤوس الحربية بطريقة شفافة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. كما ندعو هذه الدول إلى خفض التأهب التشغيلي لمنظوماتها، إذ أن العديد من الأسلحة النووية في حالة تأهب قصوى بل قد تكون معرضة لخطر للهجمات الإلكترونية.

وبالنظر لتلك الحالة، قدمت اقتراحات واتخذت تدابير للنهوض بتزع السلاح النووي على مدى السنين. وقمنا بحظر التجارب النووية، ولكن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ. وحاولنا حظر إنتاج المواد الانشطارية، ولكننا لا نزال لم تتمكن بعد من بدء المفاوضات بشأن عقد مثل تلك المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح، الذي أصيب بالشلل لسنوات ويفتقر إلى العضوية العالمية. ودعونا إلى زيادة الشفافية فيما يتعلق بالمخزونات والتحقق من التخفيضات من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى وقف جميع برامج التحديث. بيد أن إجراءات التحقق الثنائية والانفرادية لا تزال القاعدة. وتدعو كوستاريكا إلى زيادة الدعم المقدم للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مهامها للتحقق والامتثال.

وتتسم كل تلك الخطوات والأهداف بالأهمية لبعض الدول، ولكن ليس لجميع الدول. وحينما يعمل المجتمع الدولي بتلك الطريقة، فإنه لا يفعل شيئاً أكثر من تفويض مفهوم التعددية. إن تفويض التعددية أمر غير منصف. ومن غير الواقعي الضغط على الآخرين من أجل الامتثال للالتزامات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في حين يتجاهل المرء التزاماته بالذات. وتشكل كلتا المعاهدتين وجميع موادها

الشعارات الرنانة وإعلانات حسن النوايا التي تكرر بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية المرة تلو الأخرى، والالتزامات والخطوات التي هي مستعدة فعلا لاتخاذها. ونأسف عميق الأسف لعدم تمكن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في هذا العام من التوصل إلى اتفاق، على الرغم مما أظهرته الأغلبية الساحقة من الدول الأطراف في المعاهدة من استعداد وتصميم على إحراز تقدم، لا سيما في مجال نزع السلاح النووي.

وشكلت الطرائق المقترحة لعقد مؤتمر بشأن إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية أساس الحجة المستخدمة من جانب الدول التي عرقلت التوصل إلى اتفاق نهائي، على الرغم من المسؤولية الخاصة لاثنتين منها بوصفهما من مقدمي القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ والذي لم يُنفذ بعد، وبوصفهما الدولتين الوديعتين للمعاهدة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة للتشديد على مواصلة كوبا تأييد إنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط تأييدا تاما، والتي نعتقد اعتقادا راسخا أنها ستشكل إسهاما حيويا في تحقيق السلام والأمن لجميع شعوب المنطقة.

وفي ضوء فشل المؤتمر الاستعراضي والإخفاقات السابقة في تنفيذ الأحكام المتفق عليها في المؤتمرات السابقة، مثل الخطوات العملية الثلاث عشرة لترع السلاح النووي وخطة عمل عام ٢٠١٠، ليس من المستغرب اقتناع أغلبية متزايدة من الدول الأطراف فعليا بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تخصها، بل تخص الدول الحائزة للأسلحة النووية وحدها.

وما دمنا لا نستطيع تحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية، أَدْعُو إلى أن نبدأ مفاوضات دولية بشأن صك ملزم قانونا، يوفر ضمانات أمنية عالمية وغير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة. وما يسمى بالنهج التدريجي الذي يروج له البعض لا يمكن استخدامه كذريعة للحفاظ على الوضع الراهن وتأخير فرض حظر تام على

مناطق خالية من الأسلحة النووية، وأود أن أعتنم هذه الفرصة للترحيب بإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وهو إعلان تاريخي. وبصفة بلدنا عضوا في حركة عدم الانحياز وفي جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سنعمل بنشاط للمساعدة على إطلاق مفاوضات بشأن إبرام اتفاقية شاملة لحظر وإزالة الأسلحة النووية، وذلك في إطار سلسلة النتائج الممتازة التي حققها الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بشأن نزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11).

لقد مر ٧٠ عاما على إنشاء الأمم المتحدة، وعلى الرغم من تركيز أول قرار على الإطلاق للجمعية العامة (القرار ١ (د-١)) على المشكلة الخطيرة المتمثلة في قصف هيروشيما وناغازاكي بالقنابل الذرية، والذي شهدته البشرية قبلها بخمسة أشهر فقط، يظل نزع السلاح اليوم، بعد مرور سبعة عقود، أمنية لم تتحقق. وترفض كوبا النهج الانتقائي حيال عدم الانتشار والذي يركز على الانتشار الأفقي للأسلحة النووية ويتغاضى عن الانتشار الرأسي لها ويتجاهل حقيقة أن الضمان الفعال الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية هو إزالتها الكاملة وحظرها في ظل رقابة دولية صارمة. وفي هذا السياق، تؤكد كوبا من جديد الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في إجراء بحوث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز.

وللأسف، وبعد مرور ٤٥ عاما على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا تزال الدول لا تمتثل لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب المادة السادسة من المعاهدة، الأمر الذي يتطلب التفاوض على معاهدة دولية لإزالة الأسلحة النووية. وأكد مرة أخرى المؤتمر الاستعراضي التاسع للأطراف في المعاهدة، الذي عقد في هذا العام، على الفجوة الكبيرة التي لا تزال قائمة بين

تعان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وحدها من الآثار المترتبة على عدم التوصل إلى توافق آراء؛ حيث أن مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح ما زالا غير قادرين منذ أكثر من عقد ونصف العقد على الوفاء بولاياتهما.

وهذا هو السبب في أن مبادرات مثل تلك المتعلقة بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية لا تثبت فحسب تفاعل العديد من الدول واهتمامها المتجدد بالمضي قدما بترع السلاح النووي، ولكن أيضا إحساسها بالطابع الملح لاتخاذ إجراءات وكسر الجمود، على الرغم من خط دفاع القوى النووية لحماية الوضع الراهن، وحججها بأنه يتعين علينا انتظار تحسن المشهد الدولي للسلام والأمن وهيئة الظروف المثلى لترع السلاح. وقد يتساءل المرء إذن: لماذا أيدت ١١٩ دولة التعهد الإنساني الذي يقر بوجود فجوة قانونية فيما يتعلق بحظر وإزالة الأسلحة النووية؟ ولماذا شهدت دورة للجنة الأولى هذه العديد من المبادرات الجديدة الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف؟

ويشجعنا العديد من المقترحات الجديدة التي تقترح سبلا مختلفة للتقدم صوب هذا الهدف، طالما أنها لا تتعارض مع عمل اللجنة ولا تمثل تكرارا له، ولكن تكمل وتعزز بعضها بعضا وتضيف قيمة. ولا يمكننا أن نستمر في العمل بنفس القواعد وتكرار نفس الأخطاء، وأن نتظر نتيجة مختلفة. ولهذا السبب، نرحب بالمقترحات التي تسعى إلى إدخال عناصر جديدة أو اتباع قواعد مختلفة تمكنا من تحقيق نتائج حتى في ظل غياب الإجماع بين جميع الأطراف. وعلى الرغم من أن توافق الآراء كان وسيظل أداة هامة في آلياتنا لترع السلاح، لا ينبغي أن يكون شرطا مطلقا لجميع المفاوضات. فتوافق الآراء ليس هو الهدف النهائي ولا ينبغي أن يكون كذلك، كما ينبغي ألا يساء استخدامه أو يُستخدم كنتكتيك شبيه بحق النقض.

وإذ يجب ألا يغيب عن بالنا الهدف النهائي المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، من الضروري أيضا، في

الأسلحة النووية والقضاء عليها إلى أجل غير مسمى. ولا يمكن أن يظل نزع السلاح النووي إلى الأبد هدفا مشروطا ومؤجلا. إن اللجنة الأولى تنظر خلال هذا العام في العديد من المقترحات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي والتي تستحق الدعم. ونحن على حق. ولا يحق لنا أن نكف عن النضال.

السيدة أروبيلا أرناليس (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية):
نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.9).

وبصفتنا دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإننا ملتزمون بتعزيز عالميتها ودعم الامتثال التام لجميع أحكامها. إن الامتثال هو التزام قانوني، ويجب على كل دولة أن تظهر دليلا واضحا على التزامها بنص وروح ذلك الصك القانوني. ولا يعني تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى إطالة أمد وجود الأسلحة النووية لأجل غير مسمى؛ وهو لا يغير من حقيقة أن المعاهدة هي نتيجة للالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء على ترساناتها وتعهد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم الحصول عليها مطلقا. إن الوتيرة الحالية لترع السلاح النووي بطيئة للغاية. وفي كثير من الأحيان، يكون التقدم المفترض في مجال نزع السلاح مجرد تقدم كمي وليس نوعي، لأن تخفيض أعداد الأسلحة يقترن باستثمار البلايين في التحسين النوعي للترسانات. ومن الواضح أنه ولن كنا كبلدان غير حائزة للأسلحة النووية قد امتثلنا بالفعل لجزئنا من الالتزام، لا يسعنا إلا أن نتمسك بالأمل في أن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالشيء ذاته.

لقد كان فشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في هذا العام مؤسفا، لكن سلسلة الاجتماعات التي عقدتها اللجان التحضيرية أظهرت أنه لو نجح المؤتمر لكان ذلك مفاجئا. وبدلا من أن تتدهور معنوياتنا، علينا أن نعتبر أن المؤتمر الاستعراضي قد وفر الزخم لعدد من المبادرات الرامية إلى إعادة التفكير في المناقشة المتعلقة بترع السلاح النووي وإعادة تنشيطها. ولم

الأصلية - أن من المؤكد أن الوقت قد حان لتطلع إلى حيث اعتقدنا أن المادة السادسة ستنتهي بنا.

وقد كانت ذلك الاتجاه واضحا منذ أمد بعيد بالنسبة لنيوزيلندا ولزملائها الأعضاء في ائتلاف البرنامج الجديد، وقد بينا اقتراحاتنا بصدد سبيل المضي قدما في ورقة عمل - WP9 - عرضناها على مجتمع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥. وقد سعينا، في تلك الورقة، إلى تكثيف استكشاف نهج قانونية لسد الثغرة القانونية المتروكة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد دعونا إلى قرارات ترمي إلى تعزيز الأعمال التحضيرية بشأن الإطار القانوني من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية ومن أجل المتابعة المناسبة في جميع منتديات نزع السلاح، بما في ذلك الجمعية العامة.

بيد أنه أصبح واضحا في المؤتمر الاستعراضي لهذه السنة بأنه لم يكن جميع أعضاء مجتمعنا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مستعدون للموافقة على المضي قدما بشأن تدابير فعالة بموجب المادة السادسة. فيبدو إذن، أن الوقت لم يحن للشروع في المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبار أن ذلك مثبت كالتزام، قبل ما يقرب من ٢٠ عاما، من قبل محكمة العدل الدولية. ويبدو، بدلا من ذلك، كما لو أن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار قد تمكنت فقط من الاتفاق على تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية، غير أنه فريق عامل بولاية تتيح آفاق تحرك حقيقي تجاه تنفيذ المادة السادسة. ولم يكن هناك اتفاق، في نهاية المطاف كما نعلم جميعا، بشأن هذا الفريق العامل - وفي الواقع، لم يتم الاتفاق بشأن أي نتيجة للمؤتمر الاستعراضي - ويجري الآن تناول الاقتراح بإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية معني بتزع السلاح النووي، هنا في اللجنة الأولى.

ويمكن لنيوزيلندا - في مواجهة عدم الرغبة الواضحة لإحراز تقدم في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

الوقت نفسه، أن نحاول تنفيذ كل مبادرة ترمي إلى الحد من المخاطر التي تشكلها. ولذلك، فإننا نرى من الضروري الإبقاء على الوقف الاختياري للتجارب النووية حتى تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لكي ندعو جميع البلدان التي لم توقع بعد على هذا الصك الهام وتصادق عليه أن تفعل ذلك، ولا سيما المدرجة منها في المرفق ٢، التي يستحيل دخول المعاهدة حيز النفاذ بدون انضمامها إليها.

وتشكل المناطق الخالية من الأسلحة النووية عنصرا أساسيا في نزع السلاح النووي. وتفخر غواتيمالا بأن تكون طرفا في معاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مأهولة بالسكان على كوكب الأرض، وكانت مثالا يحتذى ومصدر إلهام لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية. لقد نجحنا في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونحث على أن تسحب جميع الإعلانات التفسيرية المرتبطة بتلك المعاهدة. وأخيرا، فإننا نرحب بعقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف والجهات الموقعة على المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا في أيار/مايو.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد كانت هذه السنة، في رأي نيوزيلندا، سنة فاصلة بالنسبة لمؤيدي نزع السلاح النووي. وقد تلقى الذين ظلوا من بيننا يعتقدون بثبات لسنوات عديدة حتى الآن أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستكون وسيلة للمضي قدما بالمجتمع الدولي وصياغة تدابير فعالة للقضاء على الأسلحة النووية، على النحو المطلوب في المادة السادسة من المعاهدة، جرس إنذار. وقد ذهب عدد كبير من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى المؤتمر الاستعراضي هذا العام معتقدين - بعد مرور ٢٠ عاما على قرار تمديد المعاهدة بعد انقضاء فترتها

(A/C.1/70/L.40)، فإن ذلك يعد، بالنسبة للعديد، ركنا أساسيا في الدعوة إلى نزع السلاح النووي. وسيظل الالتزام بتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والحاجة إلى حماية وتعزيز قواعد القانون الدولي الإنساني بالتحرك صراحة نحو حظر السلاح الأكثر تدميرا من بين جميع أسلحة الدمار الشامل، المحرك الأساسي لنيوزيلندا. وقد وردت الدعوة التي قدمتها نيوزيلندا وزملائها في ائتلاف البرنامج الجديد بوضوح في مشروع القرار الذي نشارك في تقديمه المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية" (A/C.1/70/L.41)

السيد كيم يونغ - مو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يشارك وفد بلدي المتكلمين السابقين في هنتنك، سيدي الرئيس، على توليكم منصب رئيس اللجنة. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين.

إن جمهورية كوريا ملتزمة التزاما قويا بصون وتعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إذ أنه نقطة البداية لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي كليهما. غير أنه بالنظر إلى الفجوة الواسعة بين آراء الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن كيفية تحقيق رؤيتنا المشتركة المتمثلة في عالم خال من الأسلحة النووية، فإننا بحاجة إلى نهج عملي وواقعي، إذا أردنا أن نحقق ذلك الهدف المشترك. وترداد تلك الحقيقة وضوحا ونحن ندرس مداوات مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. فلم يتمكن المؤتمر الاستعراضي من اعتماد وثيقة ختامية، مما يدل على أنه ما زالت هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ومع ذلك، فإننا نقدر حقيقة أن جميع الدول الأطراف في المعاهدة قد تمكنت من الانخراط في حوار بناء، بتحديد الفجوة بينهما، فضلا عن السبل الكفيلة بسدها.

ويحيط وفد بلدي علما بالتقدم الكبير الذي أحرز بشأن جوانب مختلفة من عملية نزع السلاح النووي. وفيما يتعلق

بشأن نزع سلاح نووي متعدد الأطراف - أن ترى ميزة كبيرة لفريق عامل مفتوح العضوية كوسيلة ممكنة للمساعدة في الحفاظ على مصداقية معاهدة عدم الانتشار والتزاماتها. ولن يتسنى لها ذلك، بطبيعة الحال، إلا إذا منح الفريق العامل ولاية قوية - ولاية لا تكن مجرد تكرار لاختصاص الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، الذي أنشأته الجمعية العامة في عام ٢٠١٢. نحتاج إلى فريق عامل يتيح لنا فرصة حقيقية للمضي قدما بالمجتمع الدولي نحو وضع تدابير فعالة للقضاء على الأسلحة النووية. ونتطلع، بناء على ذلك، أن يكون مشروع القرار الذي سيعتمد هنا في هذه السنة الـ ٧٠ للأمم المتحدة صريحا بأن الفريق العامل المفتوح العضوية سيكون قادرا على القيام بذلك، وأنه سيضطلع بأعماله تأسيسا على نظام الجمعية العامة الداخلي العريق (A/C.1/70/L.13)

وثمة عدد من مشاريع القرارات الجديدة بشأن المواضيع ذات الصلة بالمجال النووي يجري تقديمها إلى اللجنة هذا العام مما يعكس زيادة الزخم من أجل نزع السلاح النووي، كما يتجلى في المبادرة الإنسانية. ونتوقع أننا إذا أخذنا كل هذه النصوص مجتمعة فإنها تمثل رسالة واضحة لا لبس فيها من الجمعية العامة في دورتها الـ ٧٠ حول الحاجة إلى إحراز تقدم بشأن نزع متعدد الأطراف للسلاح النووي. وترحب نيوزيلندا، بالطبع، بجميع الجهود الرامية إلى المضي قدما بشأن نزع السلاح النووي. وإذا لم يكن المسار الذي يتوخاه مشروع قرار التعهد الإنساني (A/C.1/70/L.38) واضحا تماما لوفد بلدي في هذه المرحلة، فقد تم تقديم التوصيات الخاصة بنيوزيلندا بشأن الخطوات المقبلة بوضوح في ورقة عمل ائتلاف البرنامج الجديد، WP9، المقدمة لمؤتمر استعراض المعاهدة لهذه السنة.

وفيما يتعلق بالنص الجديد المقدم هذا العام بشأن الضرورات الأخلاقية من أجل عالم خال من الأسلحة النووية

بصفتنا الرئيس المقبل لمجموعة موردي المواد النووية خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٧ فسوف نحث الجهود الرامية إلى تعزيز النظام الدولي لحماية العالم من خطر الانتشار النووي.

وما فتئت جمهورية كوريا تتوق إلى تعزيز الأمن النووي العالمي في مواجهة الانتشار المحتمل للمواد النووية إلى الجهات الفاعلة من غير الدول. وقد أكدت كوريا ذلك على نحو خاص باستضافتها لمؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٢، فضلا عن تبرعها بنحو ٥ ملايين دولار لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن هذا المنطلق، سيتأسس وزير خارجية جمهورية كوريا المؤتمر الدولي للأمن النووي الذي تنظمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠١٦.

وأخيرا، من الضروري أن نعرب عن إدانتنا المستمرة القوية لسعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى حيازة الأسلحة النووية. ويمثل رفض ذلك البلد المقترحات الداعية إلى الحوار بشأن نزع السلاح النووي مصدرا للقلق الشديد. ولذا نحث كوريا الشمالية على العودة فورا إلى محادثات مجدية لنزع السلاح النووي. وينبغي ألا يغفل المجتمع الدولي خطورة مضي ذلك البلد نحو تطوير القدرات النووية، علاوة على أنشطته الجارية في موقع يونغبيون.

لقد أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثلاث تجارب نووية خلال العقد الماضي، وهي تدعي أنها دولة حائزة للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، أعلنت كوريا الشمالية اعترامها إطلاق قذائف طويلة المدى تحت قناع إطلاق السواتل، وهو ما يشكل انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعليه، نود أن نغتتم هذه الفرصة لكي ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن جميع الأسلحة النووية وسائر البرامج النووية الحالية وبرامج القذائف التسيارية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وأن تمثل امتثالا تاما لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

بالتخفيضات الثنائية، فإننا نؤيد المعاهدة الجديدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، التي أنشأت قاعدة متينة للشفافية وبناء الثقة. كما تؤكد جمهورية كوريا على أهمية التبكير ببدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية. وقد استضفنا في ذلك الصدد - في سيول في يونيو/حزيران، في اجتماع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - مجموعة من الشخصيات البارزة، اعتمدت إعلان سيول، الذي يدعو جميع دول المرفق ٢ إلى التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها من دون تأخير ويحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن إجراء أي تجارب نووية أخرى.

وتشيد جمهورية كوريا، عند النظر إلى الساحة المتعددة الأطراف تحديدا، بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دون التفاوض بشأن المعاهدة (A/70/81) وترحب به. ونود أن نرى بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية فورا في مؤتمر نزع السلاح، طالما أننا نأمل في أن نبي على قيمة المناقشات التي أجراها فريق الخبراء الحكوميين.

ونحيط علما، في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها بين مجموعة ٣+٣ وإيران (قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، المرفق ٣+٣)، علاوة على خريطة الطريق التي وقعتها إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونعتقد أنها يمكن أن تكون مثالا قويا على حل قضايا انتشار الأسلحة النووية بالحوار والدبلوماسية. كما تؤيد كوريا دور اتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولها الإضافي. إن جمهورية كوريا إحدى دولتين من الدول الأعضاء بدأت تطبيق الصيغة الجديدة للنهج الموضوع على مستوى الدولة اعتبارا من أيلول/سبتمبر.

بمناخ انتصار هام للتعددية، ويبرهن على أن بوسع الضغط المستمر من جانب المجتمع الدولي أن يهيئ الظروف المواتية للدفع بالأطراف إلى طاولة المفاوضات ومواصلة انخراطها فيه. وتشكل العواقب الإنسانية المترتبة عن استخدام الأسلحة النووية المدمرة، علاوة على الآثار الفورية والطويلة الأجل لاستخدامها، مصدرا للقلق الشديد. وتستند جهودنا الجماعية المبذولة في مجال الأسلحة النووية ونزع السلاح وعدم الانتشار إلى فهم عميق للعواقب الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية. لكن ولكي يتسنى لنا إحراز تقدم حقيقي، فإن من الضروري أن نواصل اتباع نهج شامل، وأن نتجنب انقسام صفوف المجتمع الدولي، فضلا عن ضرورة إشراك جميع الدول بما فيها الحائزة للأسلحة النووية.

ويكمن السبيل الوحيد إلى تحقيق نزع السلاح النووي في العمل الملموس المستمر الذي يراعي الاعتبارات الإنسانية والأمنية على حد سواء. وقد توفر للمجتمع الدولي سلفا إطارا للمعاهدات والمؤسسات والالتزامات التي تؤازر وتكمل بعضها بعضا لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ولا بد من تعزيز ذلك الإطار. ويجب أن تتمثل الخطوات الهامة التالية في التذكير ببدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية والشروع فوراً في المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وما زلنا نشعر بالقلق العميق أيضا إزاء الآثار الخطيرة للتزاع في أوكرانيا على معاهدة عدم الانتشار وعملية نزع السلاح برمتها. وفي عام ١٩٩٤، انضمت أوكرانيا إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية بعد الموافقة على إزالة جميع الأسلحة النووية الموجودة في أراضيها. وفي المقابل، كررت الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما فيها الاتحاد الروسي، التزامها باحترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وحدودها القائمة، وأكدت عدم استخدام أي من أسلحتها ضد ذلك البلد. وباحتلاله غير المشروع للقرم وزعزعة استقرار الحالة في ذلك

وأخيرا، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى الامتثال التام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والوفاء بالتزاماتها الدولية بصفقتها عضوا مسؤولا فيها.

السيدة ياكوبوني (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد ليتوانيا البيان المشترك الذي أدلى به ممثل النمسا باسم مجموعة البلدان المعنية بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية (انظر A/C.1/70/PV.9).

وأود أن أتناول بعض الجوانب ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لوفد بلدي. إن ليتوانيا ملتزمة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها إحدى الركائز الأساسية لتزع السلاح النووي. وهي حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار النووي العالمي، فضلا عن كونها الأساس لاستحداث التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية. وينبغي تعزيز ركائزها الثلاث المتعاضدة بطريقة متوازنة بغية زيادة تعزيز مصداقيتها ونزاهتها.

وتؤكد ليتوانيا مجددا التزامها بتحقيق هدف نزع السلاح النووي وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وترى ليتوانيا - بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية - أن تدابير بناء الثقة والشفافية المتبادلة والتحقق الفعال تشكل جميعا جزءا أساسيا من عملية تحديد الأسلحة النووية ونزعها. وينبغي أن تكون تلك العملية شاملة ومتوازنة. وإلى حين بلوغ ذلك الهدف، ما تزال التدابير الفعالة ذات الصلة بتحديد الأسلحة النووية ومواصلة نزعها، بما في ذلك تخفيض المخزون العالمي من الأسلحة النووية، تكتسي أهمية بالغة.

وفي ذلك الصدد، ترحب ليتوانيا باتفاق مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣ وإيران على خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن المسألة النووية الإيرانية. وقد صوتت ليتوانيا مؤيدة لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي أيد ذلك الاتفاق، وترى أن من شأنه - في حال تنفيذه تماما وبجسنة - أن يوفر مسارا حقيقيا ويمكن التحقق منه صوب حل ذلك التزاع. وهو

بهما ممثل إندونيسيا الذي تكلم باسم حركة عدم الانحياز، والبيان اللذي أدلى به ممثل أوروغواي الذي تكلم باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (انظر A/C.1/70/PV.9).

يدين دستور إكوادور تطوير واستخدام أسلحة الدمار الشامل. والتزاما بذلك المبدأ، يكرر بلدي الإعراب عن اعتزازه بالانتماء إلى أول منطقة مكتنظة بالسكان خالية من الأسلحة النووية أنشئت بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة ثلاثيلوكو). ونحن جزء من منطقة السلام التي أعلننا عنها بصفتنا رؤساء دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقودين في هافانا، كوبا، وفي بيلين، كوستاريكا.

واتساقا مع ذلك الموقف، ما فتئت إكوادور تدعو منذ سنوات عديدة إلى ضرورة بدء المفاوضات في أقرب وقت ممكن بشأن إبرام معاهدة لحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها. وفي ذلك الصدد، يعترزم وفد بلدي خلال هذه الدورة للجنة، دعم المبادرات التي تصب في ذلك الاتجاه بصورة واضحة. ونرى أنه تجب الاستجابة دون مزيد من التأخير إلى الدعوة الموجهة من جميع شعوب العالم إلى القضاء على التهديد النووي إلى الأبد. ولا يمكننا أن نقبل الحجج التي تثيرها الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك الأطراف في الأحلاف العسكرية النووية القائلة بعدم توفر الظروف الأمنية التي تسمح بالتخلي عن الأسلحة النووية ما دامت - ولنكن واضحين - حيازة الرؤوس الحربية النووية لا توفر المزيد من الأمن للحائزين لها أو يعتقدون أنها توفر الحماية لهم، وإنما تزيد أيضا وإلى حد كبير من انعدام الاستقرار والأمن في أوضاع الدول الحائزة للأسلحة النووية.

تصبح الحاجة إلى حظر الأسلحة النووية وإزالتها أكثر إلحاحاً بسبب العواقب الإنسانية الكارثية لأي تفجير نووي، سواء بشكل عرضي أو متعمد. إن استمرار وجود هذه

البلد، فقد انتهك الاتحاد الروسي تلك الالتزامات المنصوص عليها في مذكرة بودابست. وما فتئت ليتوانيا تحت الاتحاد الروسي على احترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، فضلا عن مركز القرم المحتلة بوصفها منطقة متروعة السلاح النووي.

وبالإضافة إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، فإننا نتشاطر أيضا الهدف المتمثل في زيادة الأمن النووي، بالنظر إلى أن التحديات القائمة والجديدة مثل الإرهاب النووي لا تزال تواجه المجتمع الدولي. وتواصل ليتوانيا تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالإرهاب النووي التي تم التعهد بها في إطار مؤتمر قمة الأمن النووي المعقودين في سول ولاهاي، عن طريق بناء قدراتها الوطنية وتعزيز التعاون مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى في ميدان التصدي للإتجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد المشعة الأخرى.

وفي سياق التحضير لمؤتمر قمة الأمن النووي المقرر عقده في واشنطن العاصمة عام ٢٠١٦، عقدت ليتوانيا هذا الصيف اجتماعا رفيع المستوى لمدة أربعة أيام في فيلنيوس من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٥. وضم الاجتماع ١٣٠ من كبار المسؤولين من ٤٨ بلدا، إلى جانب ممثلين من الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. وما زال مركز التميز للأمن النووي الذي أنشأناه بوصفه مركزا وطنيا للتدريب وبناء القدرات يواصل توسيع نطاق تواصله الاقليمي والدولي، واستضافة حلقات دراسة وزيارات دراسية دولية. ونحن ممتنون للدعم المستمر من شركائنا لعمل هذا المركز.

وختاما، السيد الرئيس، أود أن أؤكد لكم التزام ليتوانيا بمواصلة العمل بنشاط مع شركائها لتعزيز التعاون الدولي في المجال النووي.

السيد لوكي ماركيث (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):
أولا، أود أن أشير إلى أن إكوادور تؤيد البيانين اللذين أدلى

وأخيراً، يسعد وفد بلدي أن يبلغ اللجنة بأنه وقّع، وفقاً للالتزامات بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، اتفاقاً في شباط/فبراير من هذا العام لترتيب محطة للرصد دون السمعي، فضلاً عن محطة للعناصر المشعة في جزر غالاباغوس، والتي نأمل أن يتم بناؤها وبدء عملها في أقرب وقت ممكن، مما يعزز نظام الرصد الدولي.

السيد أنطون (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به ممثل أستراليا باسم ٢٨ دولة. إن خطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها بين حكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث وإيران يدل على قوة وفعالية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وحجر الزاوية فيه، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وترى إسبانيا أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في فيينا بشأن مسألة إيران، الذي أقره قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) يضع قيوداً واضحة ومفصلة جداً على برنامج إيران النووي ويضع نظام تحقق صارماً.

وتؤيد إسبانيا الدور الحاسم الذي يمنحه اتفاق فيينا إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من التزامات إيران المتعلقة بالمواد النووية. ويمكن للوكالة أن تُعول على دعم إسبانيا الكامل في هذا العمل، بما في ذلك تقديم الدعم لأنشطة الوكالة في مجال الأمن المادي والتكنولوجي والتعاون التقني لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وبالنسبة لإسبانيا، فإن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار وتوفر الإطار الأساسي للنهوض بتزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة. ونأسف أشد للأسف لعدم التوصل إلى اتفاق أو وثيقة توافقية في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي عقد في أيار/مايو الماضي. وعلينا أن نواصل العمل على سلسلة من التدابير التي حظيت بتأييد واسع النطاق خلال المؤتمر، فضلاً عن الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرات الاستعراضية السابقة.

الأسلحة يهدد البشرية برمتها، مما يجعلنا جميعاً أقل أمناً. وإننا إذ نؤكد على أن ما تقوم به قلة من الدول من اعتبار أن اعتماد صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها يمكن، بسبب تفاعلات غريبة، أن يزيد من انعدام الأمن في العالم هو أمر مسيء حقاً لمن يدعو منا إلى إزالتها، ولا سيما الهيباكوشا، الناجين من هيروشيما وناغازاكي، فيما نحيي الذكرى السنوية السبعين لأول استعمال لهذه الأسلحة في النزاعات المسلحة.

وتؤكد إكوادور من جديد التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأركانها الثلاثة، التي يجب أن تنفذ بطريقة متوازنة دون تمييز أو معايير مزدوجة. وعليه، فإننا نأسف لعدم التوصل إلى توافق الآراء اللازم لاعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الأخير، بسبب عدم الاتفاق على القسم المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونذكر بأن هذا الأخير يشكل جزءاً لا يتجزأ من القرارات التي تم التوصل إليها في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. وفي الوقت نفسه، لا بد لي من أن أشير إلى استياء وفد بلدي من أن الفصل المتعلق بتزع السلاح النووي في مشروع الوثيقة التي عمت خلال الساعات الأخيرة للمؤتمر الاستعراضي يفترق إلى أهداف طموحة في هذا المجال بل وأنه كان، في الواقع، أضعف من الوثيقة المعتمدة في نهاية المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

ويرحب بلدي بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة الخمسة زائداً واحداً فيما يتعلق بالبرنامج النووي لهذا البلد. ونعتقد أن هذا الاتفاق يمثل بداية الحقبة الدبلوماسية والسياسية الجديدة في الشرق الأوسط، فيما يبين أن الاختلافات ينبغي بل ويمكن حلها عن طريق القنوات الدبلوماسية. وفي الوقت نفسه، نؤكد من جديد حق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

الموضوع الذي يوفر درجة كبيرة من النضج السياسي والتقني في مؤتمر نزع السلاح، ما يشكل الخطوة المنطقية التالية التي ينبغي تناولها في العملية التفاوضية. إن التحليل الممتاز والمناقشة غير الرسمية التي جرت خلال السنتين الماضيتين في إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى دون التفاوض بشأن المعاهدة قدم عناصر جديدة للتفكير المحتمل فيما يتصل بمعاهدة في المستقبل بشأن هذا الموضوع، وقد أعاد التأكيد مجدداً على صلاحية ولاية شانون. ومن شأن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أن يكون خطوة أساسية. لقد تمكنت اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من إقامة نظام تحقق قادر على التعامل مع القيود التي وضعتها معاهدة عدم الانتشار. لذلك، فإننا ندعو الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، على القيام بذلك بغية إتاحة التعجيل ببدء نفاذها.

وتعطي استراتيجية الأمن الوطني لإسبانيا الأولوية لمنع حصول المجموعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل. ونعتقد أن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أساسي للهيكل المؤسسي الحالي في هذا المجال. وتشارك إسبانيا أيضاً بنشاط في الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة الأمن النووي القادم في عام ٢٠١٦، وقد عملت خلال السنوات القليلة الماضية للمساهمة في برنامج العمل المعتمد في واشنطن في عام ٢٠١٠. وفي ذلك السياق، ووفقاً للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وضعت إسبانيا خطة عمل مع المغرب بشأن الأمن النووي. وكان آخر مثال على هذا التعاون الدولي هو التنظيم المشترك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتدريب مشترك بين المغرب وإسبانيا على أمن النقل البحري الذي يغطي الأسلحة النووية والمواد المشعة، الذي سيعقد في الأسبوع القادم في مدريد وفي مياه مضيق جبل طارق.

كما أننا نأسف لأنه لم يتسن التوصل إلى اتفاق بشأن عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في المستقبل. ونؤكد مجدداً دعمنا لقرار عام ١٩٩٥ حول هذا الموضوع والاتفاقات المعتمدة في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، وتشجيع جميع الأطراف على إبداء الإرادة السياسية الصادقة للتوصل إلى اتفاق وتوافق في الآراء من شأنه أن يمكن من عقد هذا المؤتمر في أقرب وقت بحضور جميع بلدان المنطقة.

وبالنسبة لبلدي، فقيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتطوير برنامجها النووي، في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن، مسألة تدعو للقلق الشديد. وتهيب إسبانيا بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التخلي عن برنامجها النووي وبرنامجها للقذائف التسيارية على نحو نهائي ويمكن التحقق منه.

وعلينا أن نشدد مرة أخرى على ضرورة الامتثال لأحكام المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مجال نزع السلاح النووي، مع التركيز بصفة خاصة على مسؤولية الدول التي لديها أكبر الترسانات النووية. إن بلدي، شأنه شأن بلدان كثيرة أخرى، قد شارك في المؤتمرات التي نُظمت لمناقشة العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية. لقد أشير إلى تلك المسألة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. تُبرز هذه المناقشة مدى الحاجة الملحة للمضي قدماً بعملية نزع السلاح النووي، وتتناول أيضاً المسائل الأمنية، التي نعتقد أنها ينبغي أن تعالج بطريقة واقعية، في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبمشاركة القوى النووية.

وتود إسبانيا أن تؤكد مجدداً دعمها لمؤتمر نزع السلاح بصفته الهيئة الدائمة الوحيدة للتفاوض بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وتدعو إلى أي تدابير يمكن أن تعزز تنشيطه.

إننا نفهم أن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى هو

الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها واعتبارها مسألة تتقدم الأولويات الأخرى. يدرك العراق أهمية قراري الجمعية العامة ٣٢/٦٨ و ٥٨/٦٩، كونهما يشكلان خارطة طريق للوصول إلى عام خال من الأسلحة النووية ينعم بالأمن والاستقرار.

وتعرب حكومة بلادي عن خيبة أملها من كسر التوافق بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر التاسع لاستعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٥ لأن فشل المؤتمر في هذه المرحلة الحساسة والحرحة التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر سيؤثر سلباً، وبما لا يقبل الشك، على المعاهدة ومصداقيتها، خاصة وأن المعاهدة أصبحت تضم ركناً رابعاً إضافة إلى أركانها الثلاثة الرئيسية، وهو مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، هذا الهدف الذي ما زال معلقاً بسبب رفض كيان واحد، وهو إسرائيل، الانضمام إلى المعاهدة بينما هو يمتلك الأسلحة النووية. ومن المثير أنه يطالب الدول الأخرى بتنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة.

في الوقت الذي تفخر فيه حكومة بلادي بإشارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها إلى اسم العراق من ضمن الدول التي أوفت بالتزاماتها في إطار تسليم تقارير الشفافية تنفيذاً للالتزامات بموجب البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهنا، يطالب العراق المجتمع الدولي بضرورة ممارسة الضغط على إسرائيل، الطرف الوحيد في الشرق الأوسط خارج معاهدة عدم الانتشار النووي، من أجل انضمامها إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها النووية كافة لنظام الرقابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبما يعزز من عالمية المعاهدة ويحقق السلم والاستقرار في المنطقة.

تعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية صكاً في غاية الأهمية لتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي. لذا، نغتنم هذه المناسبة لندعو من خلالكم الأطراف المتبقية التي لم توقع أو تصادق بعد على المعاهدة،

وتدعو إسبانيا الدول التي لم تصدق بعد على تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية إلى أن تفعل ذلك، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

وأخيراً، تشارك إسبانيا بنشاط في المبادرات الرئيسية الأخرى في مجال الأمن النووي، من قبيل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، ونظم مراقبة الصادرات، التي توفر المعايير الدولية الرئيسية من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى منع تحويل مسار المواد النووية والاستخدام المزدوج غير المشروع للمواد النووية.

السيد علوان (العراق): سنحاول قراءة النص مختصراً دعماً لحضراتكم وحفاظاً على الوقت، بينما سينشر النص كاملاً على الموقع المخصص.

بداية، يؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقاه مندوب إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.9)، والبيان الذي سيلقيه مندوب عُمان باسم المجموعة العربية (انظر A/C.1/70/PV.12).

إن منع الأسلحة النووية والقضاء الكلي عليها هو الضمانة الوحيدة لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها، لذلك لا بد من تضافر جهود المجتمع الدولي والعمل على تحقيق عالمية الاتفاقيات ذات الصلة وبما يسهم في التخلص النهائي من تلك الأسلحة الفتاكة وبما يعزز السلم والأمن الدوليين.

يؤكد العراق على مواقفه الثابتة بشأن أهمية إبقاء نزع السلاح النووي على رأس أولويات مؤتمر نزع السلاح، ويشدد على الحاجة الماسة والعاجلة للبدء في المفاوضات في إطار هذا المؤتمر بشأن اتفاقية عالمية غير تمييزية وقابلة للتحقق، تحظر حيازة وتطوير وإنتاج وتخزين ونقل واستخدام الأسلحة النووية وفق إطار زمني محدد. كما يؤكد العراق على الحاجة الملحة لإبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً لإعطاء الدول غير

بات الحديث يتمحور حول مدى واقعية إمكانية تحقيق ذلك الهدف من عدمه.

فالدول الحائزة للأسلحة النووية تستمر في تأكيداتها على أن هذه الأسلحة هي لتحقيق الردع والأمن، بينما تتطلع بقية الدول الأطراف إلى عالم خال من الأسلحة النووية من خلال تنفيذ الالتزامات والتعهدات الصادرة عن مؤتمرات الاستعراض السابقة أو من خلال مبادرة جديدة كالمؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي انطلق في العاصمة النرويجية أوسلو في عام ٢٠١٣، بالإضافة إلى الجهود الإقليمية ودون الإقليمية في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في العديد من المناطق حول العالم. فالسبيل الوحيد لعدم انتشار الأسلحة النووية هو التخلص التام منها نهائياً.

وفي هذا الصدد، نشجع ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على مضاعفة جهودها وأن تعمل على خفض ترساناتها النووية تنفيذاً لالتزاماتها الدولية إضافة إلى الاتفاقات الثنائية المبرمة في ما بينها. وإلى أن يتم التخلص من الأسلحة النووية، فإنه من الضروري أن يتم تقديم ضمانات إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها بما يتعارض مع الاتفاقيات الدولية الملزمة قانوناً.

عندما نتحدث عن المبادرات الدولية وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، فلا بد أن نستذكر ما تواجهه منطقة الشرق الأوسط من تحديات تحول دون إقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية فيها على الرغم من القرار الصادر عن المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ والذي جاء ضمن صفقة التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار والذي لا يزال ساري المفعول. كما كانت أحد أهم مخرجات مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ خطة العمل التي وضعت خارطة طريق من أجل عقد مؤتمر معني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط قبل نهاية عام ٢٠١٢. فتلك الوثيقة التي اعتمدها

لا سيما الدول الثمان الواردة في المرفق ٢، إلى الإسراع في المصادقة عليها لضمان دخول المعاهدة حيز التنفيذ.

يعرب وفد العراق عن قلقه البالغ من العواقب الإنسانية الوخيمة التي يمكن أن يتسبب بها أي انفجار للأسلحة النووية، والتي لا يمكن لأي بلد أو منظمة في هذه المعمورة تجنب آثاره الكارثية. وهنا، يرحب العراق بإعادة إحياء المناقشات التي انعقدت بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، ويود الإعراب عن دعمه لأي خطوات إيجابية وملموسة في هذا المجال.

وختاماً، يعرب وفد العراق عن ترحيبه بالاتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني الذي تم التوصل إليه بين مجموعة ١+٥ والجمهورية الإسلامية الإيرانية والذي أيده مجلس الأمن في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٥ (انظر قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، المرفق)، ويتطلع إلى أن يكون هذا الاتفاق خطوة إلى الأمام لتحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي على حد سواء.

السيد الحويله (الكويت): يود وفد بلادي في البداية أن يعرب عن تأييده للبيان الذي ألقاه وفد سلطنة عمان بالنيابة عن المجموعة العربية (انظر A/C.1/70/PV.12) وكذلك للبيان الذي ألقاه وفد إندونيسيا بالنيابة عن دول حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.12).

تعطي دولة الكويت الأهمية القصوى لكافة القضايا والمسائل المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار وضمان الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، تلك القضايا التي تشكل الركائز الأساسية الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار النووي. وتؤكد مجدداً على موقفها الثابت والراسخ إزاء ما يتعلق بقضايا نزع السلاح والأمن الدولي، وعلى رأسها التزامها بمعاهدة عدم الانتشار النووي وعلى المخرجات الصادرة عن مؤتمرات الاستعراض المتصلة بها حيث تنعقد الدورة السبعون للجمعية العامة في ظل ظروف دقيقة. فالحوار اليوم لم يعد يقتصر على البحث عن أفضل السبل لترع السلاح النووي بل

وأجريت مفاوضات كثيرة من شتى الأنواع وفي مختلف المحافل التي تضم جهات فاعلة مختلفة، شملت الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي ضوء تلك الجهود، هيأت نهاية الحرب الباردة في التسعينات زحماً للبلدان كي لا تواصل طموحات سباق نووي. وشهدنا تخفيضاً في مخزونات الأسلحة النووية، لا سيما عندما نقارن حجم المخزونات النووية اليوم مع حقبة ما قبل التسعينات. ونحيط علماً بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية ما برحت على رغبتها في إبقاء مخزونها. وأجريت أيضاً اتصالات وتأسس مستوى قويا من التنسيق بين تلك البلدان. هذا عامل ذو أهمية كبرى بالنسبة للجهود الرامية إلى تجنب أي حوادث من شأنها إشعال حرب نووية. ومع ذلك، فإن خطر وقوع كارثة نووية وشيك، طالما وجدت الأسلحة النووية.

على جميع البلدان التي تتشاطر الطموح لعالم خال من الأسلحة النووية ألا تتوقف عن محاولة بلوغ ذلك الهدف حتى نحقق هدفنا المشترك. نحن بحاجة إلى بذل قصارى جهودنا وكفالة أن التسلح النووي لم يعد جزءاً من المذاهب العسكرية لأي بلد. وعليه، لم يعد بوسع المجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي في حين أن إحراز تقدم في نزع السلاح النووي رهينة لشروط مسبقة غير واقعية. لذا فقد حان الوقت لكي يتابع المجتمع الدولي خطوات فعالة لضمان إحراز تقدم حقيقي في ميدان نزع السلاح النووي. وبالنسبة لإندونيسيا، فإن التعجيل ببدء المفاوضات بشأن وضع اتفاقية شاملة للأسلحة النووية، على النحو المنصوص عليه في القرار ٥٨/٦٩، هو الطريقة الأكثر جدوى للمضي قدماً. إن فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ في الاتفاق على التزامات معززة للنهوض بنزع السلاح النووي قد كشف الحقيقة المثيرة للقلق المتمثلة في أن بعض الدول راضية تماماً عن الحفاظ على الوضع الراهن بشأن امتلاك الترسانات النووية، بدلا من دعم المبادرات المكرسة لتحديدا إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

الدول الأطراف قبل خمسة أعوام أكدت على أهمية انضمام إسرائيل للمعاهدة وإخضاع كافة منشآتها النووية لضمات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأهمية الاضطلاع بعمليات تؤدي إلى تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ على النحو التام.

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الدول العربية والمرونة الكبيرة التي أبدتها خلال السنوات الخمس الماضية من أجل انعقاد مؤتمر هلسنكي المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فإن تلك الجهود العربية وبكل أسف لم يكتب لها النجاح بعد استمرار تأجيل انعقاد المؤتمر بقرارات أحادية ودون الرجوع للدول العربية، وهو ما يمثل انتكاسة إضافية للجهود الدولية الرامية إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، تجدد دولة الكويت الإعراب عن أسفها لفشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية.

تعتبر الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ركيزة أساسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويؤكد وفدي بلدي على أهمية برامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تسهم في بناء القدرات الوطنية للدول النامية، وتضمن نقل التكنولوجيا النووية ذات الاستخدامات السلمية لتحقيق الأهداف التنموية لتلك الدول. لقد قامت دولة الكويت وبالتنسيق مع إدارة التعاون التقني في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوضع برنامج مشترك اعتمد قبل عامين، حيث تم تنفيذ ستة مشاريع وطنية موزعة على عدة قطاعات ومؤسسات وطنية. كما تمت الموافقة من قبل الوكالة على سبعة مشاريع جديدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وفقا للخطة الإنمائية لدولة الكويت للسنوات القادمة ولتطلبات الجهات المختلفة في الدولة.

السيد ويوو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): نريد أن نحقق عالماً خالياً من الأسلحة النووية. لقد بذلت جهود عديدة

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (A/C.1/70/PV.9). إلا أنني أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن وجود أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، ما زال يشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة للبشرية. ما فتئت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ترى أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يضمن بصورة موثوقة عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها إلا من خلال الإزالة التامة للأسلحة النووية. ولذلك، نرحب باجتماع الجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، المعقد في ٣٠ أيلول/سبتمبر. ساعد هذا الاجتماع على تعزيز الوعي والتثقيف العامين بشأن الأخطار التي تتهدد البشرية جراء الأسلحة النووية.

نحن ندرك جميعاً أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية لزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وأنها لا تزال تضطلع بدور هام في الأمن الدولي وتوفر الأساس لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. غير أنه من المؤسف أن نرى، في الدورة التاسعة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٥، أن الدول الأطراف لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية بالغة الأهمية. كنا نتوقع أنه ينبغي تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا إضعافها. لذلك، يجدونا شديد الأمل في ألا يتكرر هذا الفشل في المستقبل.

للأسلحة النووية، سواء استخدمت عن قصد أو بشكل عارض، عواقب إنسانية كارثية. لذلك من الضروري حظر استعمال الأسلحة النووية. ولذلك ترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالمؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، التي نظمت في أوصلو، وناياريت بالمكسيك، وفيينا، واجتماع المائدة المستديرة الإقليمي التاسع بشأن الآثار

وعلى العكس من ذلك، أكد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ واقع أن أغلبية كبيرة من الدول تدرك تمام الإدراك الخطر الذي لا تزال الأسلحة النووية تمثله على وجود الإنسان ويساورها بالغ القلق حياله. لذا فإن الواجب الإنساني أصبح هو القوة الدافعة الرئيسية في تأكيد الحاجة الملحة إلى تخليص العالم من الأسلحة النووية. في ظل تلك الخلفية، وبهدف رؤية تلك الرسالة تصل إلى أكبر عدد ممكن من الناس، ستواصل إندونيسيا تقديم دعمها الكامل للمبادرات المتعلقة بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية.

وفي سياق نزع السلاح المتعدد الأطراف، لا بد من الاعتراف بمحورية الواجب الإنساني، إذ أن سعينا المشترك لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية يستند، أولاً وقبل كل شيء، إلى هدف الحفاظ على حياة الإنسان والكرامة الإنسانية. ينبغي ألا يكون هناك مكان للأسلحة النووية في القرن الحادي والعشرين. فهي لا تتيح سبيلاً لمعالجة المسائل الأمنية الناشئة، والأموال الضخمة المخصصة للحفاظ على وجودها تظل إهانة مباشرة لتحديات التنمية اليوم. وعلاوة على ذلك، فمجرد وجودها يمثل مقصلة مسلطة دائماً على أعناقنا جميعاً - شفرة مقصلة تتدلى من حبل يمكن أن ينقطع في أي لحظة. قصف هيروشيما وناغازاكي وآثار التجارب النووية في جنوب المحيط الهادئ والعديد من الحوادث التي كادت أن تقع في الولايات المتحدة وأوروبا والتي كان يمكن أن تؤدي إلى تفجيرات نووية تمثل كلها علامات إنذار واضحة تحثنا على أن نغير أساليبنا. ولذا سيكون تقصيراً شديداً منا إن لم نفعل شيئاً.

السيد سامونتي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في هذه اللجنة، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتك، السيد الرئيس، وأعضاء المكتب على تولى مناصبكم.

في المناقشات المواضيعية بشأن الأسلحة النووية. كان عام ٢٠١٥ سنة مشهودة للأمم المتحدة وميانمار. فقد أتمت الأمم المتحدة ٧٠ عاماً، وجرى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) بنجاح. وفيما يتعلق بميانمار، انضمت حكومة ميانمار في ٨ آب/أغسطس إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وأصبحنا الآن العضو رقم ١٩١ في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتوضح هذه الخطوات التدريجية التزامنا القوي بقضية نزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي وتفانينا في سبيلها.

ويمثل استمرار وجود الأسلحة النووية ونشرها واحداً من أخطر التحديات الأمنية، مما يشكل أخطر تهديد لبقاء البشرية وبقاء الحضارة. ويتمثل الضمان المطلق الوحيد لعدم حدوث كارثة نووية في الإزالة الكاملة والتامة للأسلحة النووية. ولهذا السبب، تشرف ميانمار بعرض مشروع القرار المعنون "نزع السلاح النووي" سنويا في هذه اللجنة. وفي الواقع، فقد تم عرض القرار لأول مرة في عام ١٩٩٥، ومنذ ذلك الحين يحظى بدعم قوي، ولا سيما من جانب الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز. والآن، يشرفني أن أعرض مشروع القرار مرة أخرى في هذه السنة (A/C.1/70/L.44).

ويتضمن مشروع القرار في هذا العام تحديثات تقنية ووقائية على السواء، وتم إدراج المدخلات المقدمة من الدول الأعضاء التي تتشاطر العزم المشترك على إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وأنا أعرض مشروع القرار بالنيابة عن المقدمين التاليين: إكوادور، واندونيسيا، وأوغندا، وجمهورية إيران الإسلامية، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبنن، وبوليفيا، وتايلند، وتشاد، وتيمور - ليشتي، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزامبيا، وسري لانكا، وسنغافورة، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وغينيا، والفلبين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وفيجي، وفيت

الإنسانية للأسلحة النووية وآفاق التوصل إلى إبرام معاهدة لحظرها، الذي انعقد في بانكوك هذا العام.

وتؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أهمية بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تهدف إلى تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. بيد أنه بعد انقضاء عقدين تقريبا على فتح باب التوقيع عليها، لم تدخل المعاهدة حيز النفاذ. ولذلك، فإن من واجب المجتمع الدولي كفالة بدء نفاذ المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وبالتالي، فإننا نأمل أن أولئك الذين لم يوقعوا ويصدقوا على المعاهدة أن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن، ولا سيما الدول الثماني المتبقية في المرفق ٢.

لقد ساهم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية إسهاما كبيرا في تعزيز نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي، فضلا عن تعزيز السلام والأمن الإقليميين والعالميين. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الانضمام إلى بروتوكول المعاهدة المتعلقة بجعل منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن.

وتؤمن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إيمانا راسخا بأن الإرادة السياسية والمرونة من جانب الدول الأعضاء أمران أساسيان إن كان لنا أن نحرز تقدما في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، حتى يتسنى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار لعرض مشروع القرار A/C.1/70/L.44.

السيد ماونغ واي (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة للمشاركة

عدم الانتشار تشكل حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي والتنفيذ الكامل لبنودها وقرارات المؤتمرات الاستعراضية للمعاهدة يُعتبر ذا أولوية أساسية لعملنا.

ويجدد وفد بلدي تعبيره عن خيبة الأمل من عدم تمكن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ من اعتماد وثيقة ختامية. ويؤكد وفد بلدي أن الضمان الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو التخلي الكامل عنها، وهو الهدف الذي يتطلب تخفيضاً كمياً ونوعياً لجميع أنواع الأسلحة النووية وفق إطار شفاف ذي مصداقية. كما يتطلب تخفيض وإلغاء الدور الذي تقوم به الأسلحة النووية في استراتيجيات الدول الأمنية والعسكرية.

إننا نرحب بالجهود الثنائية والتدرجية في مجال نزع الأسلحة النووية، إلا أنها ليست بديلاً عن المفاوضات المتعددة الأطراف وعن هدف التخلص الكامل من الأسلحة النووية. ولذلك، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي لم تشرع بعد في اتخاذ خطوات عملية لترع السلاح، إلى أن تبدأ بتخفيض ترساناتها النووية.

وفيما يتعلق بحالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، فإننا ندعو إلى ضرورة التحرك نحو إبرام اتفاقية حظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض الأسلحة النووية في أقرب وقت. كما تؤكد دولة الإمارات على أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وتدعو دول الملحق ٢ إلى التوقيع على هذه المعاهدة والتصديق عليها لضمان دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وتدعم دولة الإمارات تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مدعوماً بالبروتوكول الإضافي، وذلك لما يتيح من تعزيز قدرات الوكالة في التحقق من سلمية الأنشطة النووية للدول. إن مصداقية نظام ضمانات الوكالة تشكل أساس نظام عدم الانتشار، وبالتالي، ندعو الدول التي

نام، وكمبوديا، وكوبا، وكينيا، وماليزيا، والمغرب، وملاوي، ومنغوليا، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا.

وبالنظر إلى الوقت المحدود المتاح، لن أخوض في تفاصيل العناصر التي تم تحديثها في مشروع القرار. ولكني أود أن أسلط الضوء على حقيقة أن مشروع القرار شامل ويركز على القيام بخطوات ملموسة وعملية لإيجاد عالم أكثر أمناً وخال من الأسلحة النووية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أدعو جميع الدول الأعضاء إلى إظهار دعمها القوي لمشروع القرار والتصويت مؤيدة له عندما تبت اللجنة الأولى فيه.

السيد المطوع (الإمارات العربية المتحدة): يود وفد الإمارات العربية المتحدة أن يضم صوته إلى مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وكذلك إلى بيان حركة بلدان عدم الانحياز.

تتخذ دولة الإمارات مواقف واضحة من قضايا نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وانطلاقاً من إيمانها الراسخ بأهميتها في تحقيق الأهداف المشتركة فيما يخص الأمن والسلم الدوليين. كما يؤمن بلدي بأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية يتطلب الشفافية والوفاء الكامل بالتزامات حظر الانتشار. ولذلك، نكرر التأكيد على ضرورة الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والتنفيذ الكامل لها.

لقد مر أكثر من ٧٠ عاماً منذ استخدام الأسلحة النووية في هيروشيما وناغازاكي، والذي أظهر للعالم مدى بشاعة هذه الأسلحة وتأثيرها الكارثي على الإنسان والبيئة. مما يحتم على المجتمع الدولي تركيز النقاش على هذا الموضوع بهدف اتخاذ خطوات أكثر حزمًا ومصداقية لتحقيق أهداف نزع السلاح النووي وتعزيز منظومة عدم الانتشار النووي. إن معاهدة

الذي أدلى به ممثل سيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/70/PV.10).

وتؤكد ملاوي مجدداً أن الضرورات الإنسانية تكمن في صميم النداء من أجل عالم خال من الأسلحة النووية، وما تزال تشعر بقلق عميق إزاء عدم إحراز تقدم نحو تحقيق هذا الهدف، على الرغم من مختلف التعهدات والالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية لتحقيق هذه الغاية. وليس هذا ما توخاه المجتمع الدولي حين اتخذت الجمعية العامة قرارها الأول في عام ١٩٤٦ الذي سعى إلى إطلاق عملية تحقيق "إزالة الأسلحة الذرية وسائر الأسلحة الرئيسية القابلة للتكيف لأغراض الدمار الشامل" (القرار ١ (I)، الفقرة ٥ (ج)) وبعد مضي سبعين عاماً على إلقاء قنبلتين نوويتين على مدينتي هيروشيما وناغازاكي، ما تزال المستشفيات في اليابان تواصل علاج الضحايا من العواقب الصحية الطويلة الأجل التي يعانون منها. وتحتّم مثل هذه العواقب حظر الأسلحة النووية.

وقد بيّنت المبادرة الإنسانية أن هناك ثغرة قانونية يتعين سدها وأنه لا يمكن معالجتها إلا عن طريق وضع صك آخر ملزم قانوناً لحظر هذه الأسلحة والقضاء عليها. وتؤيد ملاوي هذا الموقف شأنها شأن غيرها من الدول الأفريقية. وينبغي أن تقي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بتزعمها، في حين ينبغي للدول غير الحائزة لتلك الأسلحة أن تمارس مزيداً من الضغط عليها للقيام بذلك.

وبوصفنا أحد الموقعين على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندانا) فقد كان هدف ملاوي طوال فترة الحوار بشأن نزع السلاح هو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وستواصل ملاوي التعاون مع الدول المتفقة في الرأي وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية لأجل تحقيق هذا الهدف. وبعثنا في وقت مبكر من هذا العام برسالة خطية إلى حكومة النمسا معربين فيها عن التزامنا بالتعهد الذي قطعته على نفسها الحكومة النمساوية

تدور التساؤلات حول برامجها النووية إلى التعاون مع الوكالة بشكل كامل لدحض أي مخاوف. كما ندعو الدول إلى عدم اتخاذ أي إجراءات من شأنها تقويض مصداقية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية واستنتاجاته.

وفي هذا السياق، تأمل دولة الإمارات أن يثبت الاتفاق حول برنامج إيران النووي فعليا سلمية أنشطتها النووية. وندعو إيران إلى تنفيذ التزاماتها الدولية والتعاون بشكل كامل مع الوكالة الدولية من أجل تبديد المخاوف التي تحيط ببرامجها النووي وبناء الثقة في برنامجها إقليمياً ودولياً.

وتعتبر دولة الإمارات نموذجاً للاستخدام السلمي للطاقة النووية لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في المنطقة. ونحن نفتخر بأن تكون لدولتنا تجربة رائدة في المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وإحاطة هذا الاستخدام بأعلى معايير الشفافية والأمن والسلامة، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود الدولية لزيادة التوعية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. ومنذ انطلاق البرنامج النووي السلمي للإمارات العربية المتحدة، أحرزت تقدماً ملحوظاً في تطوير برنامجها الوطني وبنيتها التحتية. ولقد تم البدء في بناء المفاعل النووي الرابع في دولة الإمارات بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وفي الختام، تؤكد دولة الإمارات على أهمية التحرك الجماعي بخصوص قضايا نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وعلى دعمنا لكافة الجهود لتحقيق ذلك.

السيد دزونزي (ملاوي) (تكلم بالإنكليزية): سأتلو عليكم نسخة مختصرة من بيان بلدي. وما دامت ملاوي تأخذ الكلمة للمرة الأولى، فإنني أود أن أشاطر زملائي همتكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى في دورتها السبعين. وتتعهد ملاوي بدعم قيادتكم ودعم أعمال اللجنة.

تؤيد ملاوي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.9) والبيان

في مجال الالتزامات المنصوص عليها بموجب قوانين نزع السلاح وعدم الانتشار على أساس مستمر.

ختاماً، تود ملاوي أن تحيي مجموعة الدول الأفريقية وحركة عدم الانحياز على إسهاماتها المؤيدة لإزالة الأسلحة النووية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٢٢ أيار/مايو. وعلى الرغم من أن الاجتماع لم يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية المضي قدماً بسبب استمرار الاختلاف في التوقعات التي جعلت من المستحيل التوصل إلى وثيقة توافقية، تؤكد ملاوي أن المعاهدة ملك للجميع، وتشدد على ضرورة إبداء جميع البلدان الاستعداد للتوصل إلى حلول توفيقية في المستقبل.

وتؤيد ملاوي الاقتراحات والقرارات بشأن التفاوض على معاهدة جديدة لحظر الأسلحة النووية على وجه الاستعجال في منتدى مفتوح للجميع ولا يمكن لأحد فرض أي قيود عليه حتى وإن عُقد دون مشاركة الدول المسلحة نووياً.

السيد ابراهيم (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أشكركم مجدداً على إدارتكم الحكيمة لهذه الدورة، وأعتنم الفرصة لأنضم للبيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا الموقر نيابة عن مجموعة دول عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.9).

ونود الإشارة إلى النقاط التالية.

أولاً، لقد كانت بلادي، سوريا، من أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط التي وقّعت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨، انطلاقاً من قناعتها بأن امتلاك أي دولة في المنطقة لهذا السلاح المدمر يشكل تهديداً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين على السواء، وابتزازاً لأمان المنطقة ولشعوبها. كما كانت سوريا سباقة في الدعوة لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة

في نهاية مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وتود حكومة جمهورية ملاوي أن تؤكد مجدداً تأييدها الثابت فيما يتعلق بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. ويتعين علينا حظر الأسلحة النووية، فضلاً عن تقديم التقارير السنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وهذا ما يفسر سبب تقديم ملاوي تقريرها الأول عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقد نشأ ذلك عن الاجتماع المشترك بين أصحاب المصلحة في ملاوي لإعداد تقرير ملاوي الوطني بشأن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي عقد في ٦ و ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤ في ليلونغوي. ونحن ممتنون لتنظيم حلقة العمل هذه من قبل مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا.

وفيما يتعلق باعتماد وتنفيذ معاهدات عدم الانتشار، فإن ملاوي طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وهي تعمل على تنفيذ جميع متطلباتها تنفيذاً كاملاً. وتولي ملاوي أهمية لتنفيذ جميع أحكام هذه المعاهدات المتعددة الأطراف، بما فيها تلك التي تشمل نزع السلاح النووي. وتواصل ملاوي أيضاً إنشاء لجنة تقنية معنية باعتماد القواعد والأنظمة الوطنية لكفالة امتثالها للالتزامات بموجب المعاهدات الرئيسية المتعددة الأطراف المتعلقة بعدم الانتشار. وملاوي ملتزمة بالتعاون المتعدد الأطراف في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية بغية تحقيق الأهداف المشتركة في مجال عدم الانتشار، وتشجيع التعاون الدولي للأغراض السلمية، فضلاً عن توفير الموارد الكافية وتقديم المساعدة للبلدان النامية. وقد توصلت ملاوي إلى السبل الملائمة للعمل مع دوائر الصناعة والجمهور وإرشادها

ثالثاً، ندرك جميعاً أن إسرائيل ليست طرفاً في أي من المعاهدات والاتفاقيات التي تحكم منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، سواء الكيميائية أو البيولوجية، وكذلك معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. أكثر من نصف قرن من الزمن مضى على تأسيس البرنامج النووي الإسرائيلي ولا تزال دول ترفض وتمنع في رفضها التطرق لذلك البرنامج النووي العسكري الذي يمثل الخطر النووي الأوحده في منطقتنا. أكثر من نصف قرن من الزمن من اللامبالاة الدولية التي أسهمت في تنامي قدرات إنتاج اليورانيوم في مفاعل ديمونة الإسرائيلي، تلك اللامبالاة مكنت إسرائيل من إنتاج ما يزيد على ٨٤٠ كيلوغراماً من اليورانيوم المستخدم لأغراض عسكرية، أي ما يكفي لصنع ما يزيد عن ٢٠٠ رأس نووي. ولا بدّ هنا من التأكيد على أن قيام بعض الدول النووية بتزويد إسرائيل بالتكنولوجيا النووية المتطورة على مدى عقود من الزمن، واستمرار هذه الدول في حماية الاستثناء النووي الإسرائيلي يشكل انتهاكاً فاضحاً للالتزامات تلك الدول بموجب أحكام المادة الأولى من المعاهدة.

رابعاً، تؤكد بلادي على الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وفقاً لأحكام المادة الرابعة منها، بالحصول على التكنولوجيا النووية وتطويرها وتوظيفها للأغراض السلمية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أن تعارض بلادي أي محاولة لتفسير النصوص بشكل ينتقص من هذا الحق أو يقيد استخدامه. وفي هذا الصدد، تهنئ الجمهورية العربية السورية جمهورية إيران الإسلامية على صمودها وانتصارها بإنجاز الاتفاق التاريخي الذي يحقق تطلعات الشعب الإيراني ويعترف بحق إيران في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ويرفع العقوبات عنها، ويفك التجميد عن أرصدها، ويؤدي إلى انفتاح الساحة الدولية على هذا البلد الشقيق. لقد أثبت هذا الاتفاق أن الحراك الدبلوماسي الدؤوب والجاد قادرٌ على تذليل كل العقبات والخروج بحلول سلمية وعادلة للملفات الشائكة.

الدمار الشامل الأخرى، حيث قدمت أثناء عضويتها في مجلس الأمن مشروع قرار أمام المجلس بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من تلك الأسلحة الفتاكة، إلا أن مبادرتها تلك لقيت معارضة من قبل دولة نافذة في المجلس بهدف إجهاضها، في محاولة من تلك الدولة النافذة لحماية استمرار إسرائيل في حيازتها للسلاح النووي.

ثانياً، يعرب وفد بلادي عن عميق الأسف لعدم التمكن من التوصل إلى توافق في الآراء حول الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار هذا العام. إن إفشال التوصل للتوافق الذي كانت تنتظره غالبية الدول الأطراف في المعاهدة من قبل دول تعتبر نفسها وصية وراعية للمعاهدة يُعتبر انتهاكاً وتقويضاً لمصداقية تلك المعاهدة نفسها، نظراً لأن خطوة تلك الدول جاءت فقط لحماية استمرار حيازة إسرائيل للسلاح النووي. وعلى الرغم من عدم التوصل إلى نتيجة إيجابية خلال مؤتمر استعراض المعاهدة، إلا أن سوريا ستبقى ملتزمة بأحكام المعاهدة وركائزها الثلاث، وكذلك الركيزة الرابعة للمعاهدة المتمثلة في إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

ونؤكد هنا، أن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ١٩٩٥ هو جزء جوهري في الاتفاق الذي تم بموجبه تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، وأن هذا القرار يبقى قائماً حتى تحقيق أحكامه، وذلك إضافة إلى خطة العمل لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠.

ونشدد في هذا الصدد على ضرورة عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، والذي تم إفشال عقده أيضاً بسبب المواقف السلبية لإسرائيل والدول ذاتها التي عطلت مؤتمر استعراض المعاهدة هذا العام، والتي ارتأت أنه ينبغي تفصيل هذا المؤتمر أيضاً على مقياس مصالح إسرائيل، بدلا من إرغامها على المشاركة فيه التزاماً بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

منفصلان. إن مشروع القرار بشأن الآثار المترتبة يرسى الأسس الموضوعية، التي يمكن تحقيقها، على سبيل المثال، من خلال الجهود التعليمية في أجزاء من العالم لم يترسخ فيها بعد المنظور الإنساني عن الأسلحة النووية. ويركز مشروع قرار التعهد، من ناحية أخرى، على عملية بشأن سبيل المضي قدماً. وفي رأي السويد، ينبغي السعي إلى السبل الممكنة للمضي قدماً في هذه المرحلة في فريق عامل مفتوح العضوية في إطار الجمعية العامة. وسيكون الفريق العامل متتدي مناسباً وحديثاً وديمقراطياً وشفافاً لمواصلة نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف.

وهناك حالياً اقتراحان قيد النظر بشأن إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية، ونحث الجهات الراعية على الانخراط في مشاورات وثيقة بحيث يمكن دمج القرارين في قرار واحد. وتقف السويد على أهبة الاستعداد لدعم إعادة إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية بولاية قوية من شأنه، على سبيل المثال، وضع توصيات بشأن التدابير القانونية والعملية التي لم يتم تناولها في أماكن أخرى. ويمكن أن تشمل هذه التوصيات الخيارات القانونية المختلفة لحظر وإزالة الأسلحة النووية، فضلاً عن تدابير تقليل المخاطر، التي تتسم بأهمية خاصة في البيئة الأمنية المتوترة الراهنة. وتعتقد السويد أن القرار المعنون "المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف"، الذي أقر أيضاً أول فريق عامل مفتوح العضوية، هو الخيار الأفضل في هذا الصدد. وتحتاج المشاركة في الفريق العامل والاتفاقات التي تم التوصل إليها أن تكون أوسع ما يمكن لتقديم نتائج ملموسة وفعالة يمكن أن تقودنا إلى المستوى التالي.

وتعتقد السويد أن هناك العديد من السبل للسعي إلى نزع السلاح النووي. فكل التدابير الأحادية أو الثنائية أو الجماعية أو المتعددة الأطراف تساعد. إن أهمية الحظر الشامل للتجارب النووية النافذ، وهي معاهدة أبرمت لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وتنفيذ المعاهدة الجديدة المبرمة بين الولايات

ختاماً، يؤكد وفد بلادي أن التخلص من الأسلحة النووية بالكامل هو الضمانة الوحيدة لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. ومن هنا تأتي أهمية التأكيد على العلاقة بين نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي، كونهما أساسيان للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

السيدة ثنبورغ (السويد) (تكلت بالإنكليزية): أدلى وفد بلدي برأيه بشأن نزع السلاح النووي في بياننا في المناقشة العامة الأسبوع الماضي (انظر A/C.1/70/PV.5). وأود الآن التفصيل في بعض المقترحات المحددة المعروضة علينا.

والسويد فخورة بأن تكون من بين مقدمي مشروع القرار A/C.1/70/L.37، الذي عرضه ممثل النمسا، بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. إن مشروع القرار مطابق للبيان الذي أدلت به النمسا باسم ١٥٩ بلداً في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الربيع الماضي وذلك يندرج على البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من جنوب أفريقيا وسويسرا ونيوزيلندا.

إن مشروع القرار قائم على الحقائق ومشابه للنهج المتبع في المؤتمرات المتعلقة بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، التي عقدت في أوسلو، وناياريت بالمكسيك، وفيينا. وهو يشكل خطأً أساسياً للمنظور الإنساني الذي ينبغي لجميع البلدان أن تكون قادرة على دعمه. إننا نعرف أن بعض الوفود لديها مشاكل مع فكرة أن من مصلحة بقاء البشرية ألا تُستخدم الأسلحة النووية قط مرة أخرى تحت أي ظرف من الظروف. ولكننا نتساءل: متى يكون في مصلحة البشرية استخدام الأسلحة النووية؟ وتحت أي ظروف؟ يحاول مشروع القرار التوصل إلى توافق في الآراء حول فكرة أنه من مصلحة جميع الدول ألا يحدث هذا الاستخدام. ألسنا جميعاً نشاطر هذه المصلحة المشتركة؟

وتعتقد السويد أنه ينبغي النظر إلى مشروع القرارين بشأن العواقب الإنسانية وبشأن التعهد الإنساني على أنهما مساران

بلغتها في سبعينيات القرن العشرين. وتم خفضها على مدى السنوات الخمس الماضية وحدها بعامل قدره ٢,٥ نقطة.

وأؤكد، في الوقت نفسه، بصفة خاصة أننا نتذكر جيدا من الذي بدأ سباق التسلح وصعده وتحت أي ظروف ولأي غرض. وعلاوة على ذلك، فإننا لن ننسى أبدا دروس الحرب العالمية الثانية. نحتفل، هذا العام، بالذكرى السنوية السبعين للانتصار على حشود النازي. وأود أن أشير إلى الذين بدأوا، لسبب من الأسباب، ينسون أن بلدنا حقق ذلك النصر العظيم للبشرية جمعاء مضحيا بأرواح ٣٠ مليوناً من مواطنينا. نحن ندرك جيدا حقيقة مضمون مفهوم الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي.

وقد ظللنا ندعو باستمرار إلى هذه المبادئ الأساسية في بناء العلاقات الدولية مثل الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة لجميع الدول بدون استثناء واحترام المصالح الوطنية والدفاع عن قواعد القانون الدولي. إن الالتزام الدولي الوحيد في مجال نزع السلاح النووي هو المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والاتفاق الثنائي الوحيد الساري والناجح في مجال خفض الأسلحة الاستراتيجية هو معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين روسيا والولايات المتحدة. فالجهود التي تبذلها روسيا موجهة صوب تنفيذ هاتين الوثيقتين الملزميتين قانوناً.

وفي الوقت نفسه، فإن روسيا تتشاطر رأي الدول التي تشعر بالقلق إزاء آفاق نزع السلاح النووي. ومع ذلك، لا يخفى على أحد أن جميع معاهدات نزع السلاح هي نظام معقد جدا لتنازلات حكومية دولية متبادلة. إن تصوير المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار على أنها تقع حصراً على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية تشويه خطير للحقيقة. إن مسألة التزع الكامل والشامل للسلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي، هي مجال مسؤولية الدول كافة. فلا يمكننا معالجة هذه المسائل إلا من خلال الجهود المشتركة. وعلاوة على ذلك، سيكون

المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها في المفاوضات بشأن معاهدة للمتابعة، بما في ذلك الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، وضمانات لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، والحلول القوية للتحقق، وإلغاء حالة الاستنفار والاستهداف للقوات النووية وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ما هي إلا بعض التدابير التي ستجعلنا أكثر أماناً وتساعدنا على تحقيق وصون عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

تفخر السويد بدعم مشروع القرار A/C.1/70/L.26 الذي قدمته اليابان، بشأن العمل الموحد، فضلاً عن مشروع قرار ائتلاف البرنامج الجديد A/C.1/70/L.41/Rev.1 بشأن أهمية دعم وتنفيذ التزامات نزع السلاح النووي. لقد أصبح عدم الانتشار ونزع السلاح أكثر أهمية في عالم يعاني من تزايد انعدام الأمن الذي سيقاوم في مناسبة جانبية تنظمها وزارة الخارجية السويدية، بالتعاون مع معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام في هذه القاعة مباشرة بعد هذه الجلسة. وستشارك وزيرة خارجية السويد، السيدة مارغوت فالشتروم، والمدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، هانز بليكس، من بين آخرين. وسوف تُقدّم وجبة غداء خفيفة خارج مقهى فيينا. ونتطلع إلى انضمامكم إلينا جميعاً.

السيد يرماتوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

ما انفك الاتحاد الروسي يؤيد التحرك صوب الهدف النبيل المتمثل في تخليص كوبنا، بيتنا المشترك، من خطر الكارثة النووية. ونحن لا نتكلم وحسب، ولكننا نقرن القول بالفعل، ضارين مثلاً يجتذى. وعلى مدى عقود من الزمن، ظلت روسيا، بأقصى قدر من الإحساس بالمسؤولية، ترقى إلى مستوى التزاماتها في الحد من ترساناتها النووية. وقد حققنا نتائج غير مسبوقة. إن مخزونات الأسلحة النووية للاتحاد الروسي قد انخفضت حتى الآن بنحو ٩٠ في المائة مقارنة بالذروة التي

وضع خلافاتنا جانباً والسعي إلى العمل بشكل وثيق لمعالجة المشاكل المشتركة الماثلة أمامنا. وفي ذلك السياق، تود روسيا أن تقترح خطوتين ستكونان مقبولتين على الأرجح للجميع. أولاً، لتتفق على عدم البدء بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي، وثانياً، لتتفق على إعلان بشأن الاستقرار الاستراتيجي. وذلك يمكن أن يحدث هنا في هذه الدورة. وعندئذ سيكون الطريق إلى مزيد من الخطوات، بما في ذلك في مجال نزع السلاح النووي، مفتوحاً ويمكننا مواصلة السير عليه. وسنكون في غاية الامتنان لجميع الدول على تعاملها بشكل إيجابي مع مبادراتنا.

السيدة روبناريني (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد ترينيداد وتوباغو البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، كما أننا نؤيد البيان الذي أدلى به إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.9).

نحتفل هذا العام بمرور سبعة عقود على إنشاء هذه المؤسسة، غير أن هذا المنعطف التاريخي وجد المجتمع الدولي ما زال عاجزاً عن تحقيق الهدف التأسيسي للمنظمة - ألا وهو صون السلم والأمن الدوليين، ولتحقيقه، عاجزاً عن اتخاذ تدابير فعالة لمنع وإزالة مهددات السلام. يرى وفد بلدي أن التهديد باستخدام الأسلحة النووية لا يشكل تهديداً للسلام، ويتعارض بالتالي مع ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل إن التهديد باستخدام الأسلحة النووية يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وتظل ترينيداد وتوباغو مقتنعة بأنه لا يمكن ضمان السلم والأمن الدوليين إلا من خلال الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

ونحن نشارك الآخرين في رؤية أن استخدام الخيار النووي سيكون له آثار إنسانية وعواقب أخرى على شعوب العالم أشد قسوة مما شوهد في عام ١٩٤٥. لذا، فإننا ندعو إلى إزالة

لتقويض الاتفاقات بشأن قضايا نزع السلاح في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عواقب خطيرة جداً. لا توجد أي اتفاقات أخرى متعددة الأطراف ملزمة قانوناً في مجال نزع السلاح النووي. ببساطة لا توجد أي اتفاقات من هذا القبيل.

وتعمل عملية نزع السلاح النووي بمثابة مرآة تعكس جميع الفروق الدقيقة للأحداث التي تجري في العالم. إذا كان هناك اتفاق وتفاهم متبادل في العلاقات بين الدول، فإن عملية نزع السلاح النووي ستكتسب سرعة؛ وإذا لم تكن هناك اتفاقات وتفاهم متبادل بين الدول لأي سبب من الأسباب، فإن عملية نزع السلاح النووي تتباطأ أو تتوقف تماماً.

دعونا نفتح أعيننا لنرى ماذا يحدث حقيقة في العالم من حولنا. دعونا نلقي نظرة على الأحداث الكارثية للسنوات الخمس عشرة الماضية التي بدأت مع قصف منظمة حلف شمال الأطلسي ليوغوسلافيا. لا أعتقد أن أحداً يحتاج إلى حجج إضافية لإقناعهم بأننا جميعاً بحاجة إلى بذل جهود مشتركة هائلة لتحويل التوجهات والعمليات السلبية التي تدمر دارنا الهشة. وحسب رأينا، في ظروف اليوم المعقدة، فإن الجو المبالغ فيه كثيراً والتطلعات غير المبررة التي أوجدها من يدعون بنشطاء الإنسانية أمر خطير للغاية. دعونا نتجنب الوقوع فريسة للأوهام. المارد النووي، الذي سمح له بالخروج من مصباحه بتهور شديد قبل ٧٠ عاماً، لن يعود إلى المصباح بمجرد قراءة طلاس إنسانية.

وإذا كانت ستجري متابعة حوار جدي حول مسائل نزع السلاح النووي، فسيتعين على بعض البلدان حل مسائل من قبيل النشر أحادي الجانب وغير المحدود لأنظمة الدفاع الصاروخي على الصعيد العالمي وعدم رغبتها في الالتزام بعدم نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي بل ومحاولاتها عرقلة المبادرة العالمية من جانب واحد.

دعونا ننطلق من الواقع. وإذا أردنا مواصلة التحرك صوب نزع السلاح بالأفعال وليس بمجرد الأقوال، سيتعين علينا

وبينما نعترف بحق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، ما زال هناك قلق بالغ يساور وفد بلدي إزاء استخدام البحر الكاريبي طريقاً لنقل النفايات النووية والخطرة والتي يمكن أن تكون كارثية على التنمية المستدامة في منطقتنا إذا وقع حادث نتيجة نقل تلك المواد. وبالتالي، ندعو الدول المشاركة في هذه الممارسة إلى تعزيز الحوار بشأنها من خلال الوكالات ذات الصلة، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن الأهمية البالغة بمكان في نهاية المطاف رسم الخط الفاصل بين الأنشطة النووية المحظورة وتلك المسموح بها بوضوح وبصورة لا رجعة فيها.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالنهج المتدرج لترع السلاح النووي من خلال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويرتبط نهجنا حيال تحديد الأسلحة النووية بالبيئة الأمنية الدولية. وقد خفضت المملكة المتحدة حجم قواتها النووية بما يزيد على ٥٠ في المائة منذ أن بلغت ذروتها إبان الحرب الباردة. ولدنيا الآن تصميم وحيد للرؤوس الحربية ونوع واحد من منظومات الإيصال ونوع واحد من المنصات - أسطول الغواصات الحاملة للقذائف التسيارية. وقد خفضنا هذا العام العدد الإجمالي للرؤوس الحربية الجاهزة للتشغيل إلى ما لا يزيد على ١٢٠، وسنقلص مخزوناتها من الأسلحة النووية إلى ما لا يزيد على ١٨٠ بحلول منتصف العشرينيات من القرن ٢١. بيد أن المملكة المتحدة ستواصل الإبقاء على حد أدنى موثوق به وفعال من الرادع النووي ما دام وضع الأمن الدولي يضطرنا إلى ذلك. وندرك أنه على الرغم من التخفيضات الكبيرة في الأعداد العالمية للرؤوس الحربية بعد الحرب الباردة، لا يزال البعض يشعر بالإحباط إزاء البطء المتصور في وتيرة نزع السلاح. وكان ذلك واضحاً في مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي حضرته المملكة المتحدة. وأكد بعض

الأسلحة النووية من جميع مناطق العالم، ونحن فخورون بانتمائنا إلى منطقة أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتكرر ترينيداد وتوباغو، بالإضافة إلى ذلك - لإيمانها الراسخ بسيادة القانون - أن الالتزامات التعاهدية مقدسة ويجب الوفاء بها بصورة كاملة وعلى نحو فعال. ونطلب، بناء على ذلك، من جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الوفاء بالتزاماتها المنبثقة عن هذا الصك. وينظر بلدي، بالإضافة إلى ذلك، إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بوصفها صكاً تكميلياً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لأنها توفر آخر وأبرز حاجز ضد إجراء تجارب الأسلحة النووية. ونواصل حث بلدان المرفق ٢ المتبقية على التصديق عليها ليتسنى بدء نفاذها في وقت مبكر.

إن ترينيداد وتوباغو تعتبر أن نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ هي التعهد الإنساني. وقد أصدر رؤساء دول جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في مظهر آخر للوحدة ورسم رؤية واضحة بشأن نزع السلاح النووي، إعلاناً يؤيد تأييداً كاملاً نتائج المؤتمر الدولي الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في فيينا في كانون الأول/ديسمبر الماضي وأيدت رسمياً التعهد الإنساني. إن وفد بلدي مسرور لذلك سروراً عظيماً.

وبوصفنا دولة جزرية صغيرة، فإننا نرى في إمكانية حدوث تفجير نووي، سواء عن قصد أو غير قصد، رعباً وجودياً.

ويعيد وفد بلدي التأكيد على الحاجة الملحة التي أعربت عنها الجماعة الكاريبية للتفاوض واعتماد صك ملزم عالمياً وقانونياً، يحظر امتلاك الأسلحة النووية وتطويرها وإنتاجها وحيازتها وتجربتها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها.

وفي هذه اللجنة، تؤيد ترينيداد وتوباغو الاقتراحات والقرارات للتفاوض بشأن معاهدة لحظر الأسلحة النووية.

السادسة. ووجود اتفاقية بشأن الأسلحة النووية أمر يمكن استخدامه بفعالية كبيرة للحفاظ على عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ولكنها ليست أداة تقودنا إلى عالم كهذا.

والوصول ببساطة إلى الصفر الآن لن يستوفي شرط الأمن غير المنقوص للجميع، وليس من المفيد أيضاً وضع إطار زمني بخصوص متى ينبغي أن توجد تلك الظروف. بيد أن هناك الكثير الذي يمكن أن نفعله بالعمل معاً بصبر وبطريقة منهجية لمواصلة تهيئة هذه الظروف. وسيكون بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة ملموسة نحو تحقيق هدفنا. ونشجع جميع الدول التي ما زالت خارج المعاهدة، من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على حد سواء، على توقيع المعاهدة وقطع التزام بعدم إجراء أي تفجير تجريبي للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى. ونؤيد تماماً الجهود الرامية إلى تطوير نظام تحقق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك الاستكمال المبكر والتشغيل المؤقت لنظام الرصد الدولي، ونشجع الدول على التعاون في ضمان أن يكون نظام التحقق قادراً على تلبية جميع المتطلبات التقنية التي حددها المعاهدة. ويمثل بدء مفاوضات والاختتام المبكر لها بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى خطوة أساسية أخرى على أي طريق لترزح السلاح النووي. وينبغي أن يظل ذلك أولوية بالنسبة للجميع.

وسيكون التحقق جانباً أساسياً من جوانب أي خطوة أخرى نحو نزع السلاح. إننا في العقد الثاني من شراكة نشطة مع الولايات المتحدة تتعلق ببحوث الرصد والتحقق، ولأن ثمة حاجة إلى كسب ثقة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في التحقق من نزع السلاح، نضطلع ببحوث رائدة بشأن هذا الأمر مع النرويج، وهو أول تعاون من نوعه مع دولة غير حائزة للأسلحة النووية. ويسرنا أن نعلن أننا سنبدأ قريباً تعاوناً مع السويد. وتتيح شراكة الولايات المتحدة الدولية

المشاركين فيه العواقب الكارثية التي يمكن أن تنجم عن استخدام الأسلحة النووية. وتتفق المملكة المتحدة مع ذلك، لكن هذه العواقب ليست جديدة. فقد كانت معروفة عند وضع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وما زالت كما هي اليوم. ويحدونا الأمل في ألا تُستخدم الأسلحة النووية قط، بل أن تكون لتحقيق أثر رادع في جميع الظروف وللمنع نشوب حرب نووية والمساهمة في أمننا الوطني. ونواصل إيلاء أهمية قصوى لإبقاء مخزونات أسلحتنا النووية مأمونة وآمنة. ولذلك، فإن المملكة المتحدة ملتزمة بالإبقاء على أدنى قدر من الرادع النووي وحسب وتتمثل سياستنا في ردع التهديدات القصوى الموجهة إلى المملكة المتحدة أو لمصالحنا الحيوية، بما في ذلك لخلقنا في منظمة حلف شمال الأطلسي.

ولا نوافق على أن هناك ثغرة قانونية تعوق نزع السلاح، كما يجادل بعض من يدعم مبادرة الأثار الإنسانية، أو أن فجوة كتلك ينبغي سدّها بإبرام معاهدة للحظر. فلإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية يظل خالياً من تلك الأسلحة، لا يمكن أن يتم نزع السلاح بمعزل عن الشواغل الأمنية الدولية الحقيقية تماماً التي نواجهها. وهذا هو السبب في أن معاهدة عدم الانتشار، في شكلها شبه العالمي، ما فتئت تشكل حجر الزاوية للجهود الرامية إلى إنهاء سباق التسلح النووي وإجراء مفاوضات بحسن نية بشأن نزع السلاح النووي.

ونعتقد أن فرض حظر على الأسلحة النووية يهدد بتقويض معاهدة عدم الانتشار، وهو ما سيترتب عليه إيجاد عالم أقل يقيناً بكثير شبيه بالعالم الذي عشنا فيه قبل بدء نفاذ المعاهدة وقربها من العالمية، وهو عالم تواجه فيه العديد من المناطق احتمالات الانتشار النووي وحيث تعرقل الشكوك والريبة إمكانية الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونذكر أن البعض يناصر إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. ويلزم قيام جميع الدول بمزيد من العمل لتهيئة الظروف الأمنية الدولية غير المنقوصة اللازمة للتنفيذ الكامل للمادة

السياسية اللازمة لتنفيذ هذه الالتزامات يبقي على الخطر الدائم للأسلحة النووية وما تمثله من تهديد حقيقي وراهن على السلام والأمن الدوليين.

ومن المهم التأكيد مجدداً على أن التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ لا يعني بأي حال من الأحوال السماح للدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تستمر في حيازة الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وأي افتراض من هذا القبيل من شأنه أن يتعارض مع روح المعاهدة ونصها، فضلاً عن الهدف الرئيسي منها. وتعرب مصر عن القلق المتزايد إزاء نزوع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية وإجراء دراسات وبحوث بهدف تحديث نظام تسليحها النووي، بدلاً من توحيد الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية للسلام والأمن الدوليين.

وتحاول مصر منذ أكثر من أربعة عقود إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية بوصف ذلك أولوية قصوى من أولويات سياستها الخارجية. وإذ نفهم الخطر الذي تشكله هذه الأسلحة، ولا سيما مع استمرار احتكار إسرائيل لحيازة القدرات النووية في المنطقة خارج أي تفتيش من نظام التحقق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن ذلك يقوض الأمن الإقليمي ويهدد الأمن القومي العربي.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد انقضى ٢٠ عاماً منذ أن اتخذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط كأساس لحزمة التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد ظل القرار بشأن الشرق الأوسط بعيداً عن التنفيذ بسبب عدم بذل ما يكفي من الجهود من جانب الدول الـ١٣، فضلاً عن الإعلان الانفرادي بتأجيل مؤتمر عام ٢٠١٥ من دون عذر مقبول، ومن دون التشاور مع دول المنطقة.

للتحقق من نزع السلاح النووي فرصة لجميع البلدان الخمسة الدائمين ولمجموعة أوسع من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية للعمل معاً بشأن هذه المسائل للمرة الأولى.

إن إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية سيتطلب قدراً أكبر من الثقة مقارنة بالوجود الآن، ثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وثقة بين هذه الدول والدول غير الحائزة لها. وقد بدأنا حواراً بين البلدان الخمسة الدائمة من أجل تحقيق هذه الغاية، ونشير إلى أن العملية وصلت إلى مستوى لم يسبق له مثيل من الشفافية في العام الماضي. وسنواصل السعي إلى بناء الثقة بين الجميع.

السيد أبو العطا (مصر) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نود أن نعرب عن خالص امتناننا وتقديرنا للسفيرة طواس فروحي على ما بذلته من جهود كبيرة بصفتها رئيسة المؤتمر الاستعراضي التاسع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٢٢ أيار/مايو.

وأود أيضاً أن أذكر أن مصر تؤيد البيانات التي أدلى بها باسم كل من حركة بلدان عدم الانحياز وائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/70/PV.9) ومجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/70/PV.10).

على الرغم من وعي المجتمع الدولي بالمخاطر المرتبطة بحيازة الأسلحة النووية أو الاعتماد المتزايد على تلك الأسلحة باعتبارها وسيلة للردع في سياق المذاهب العسكرية للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، تظل جهود نزع السلاح النووي قاصرة. وبعد أربعة عقود من الوفاء بالهدف الأساسي المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يظل السلام والأمن الدوليان أكثر تعرضاً لخطر استخدام الأسلحة النووية. ولطالما طالبت مصر بتنفيذ الخطوات العملية الـ١٣ المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى الإرادة

كانت لها عواقب وخيمة على البشر والبيئة والتنمية. وفي حين أن الظروف السياسية المرتبطة باستخدام الأسلحة النووية تتغير، تبقى الآثار المدمرة لتشهد على الانتهاكات غير المنطقية وغير المقبولة المرتكبة ضد البشرية ككل وضد البيئة. وبالتالي، فإن عدم مشروعية الأسلحة النووية والعواقب الإنسانية المترتبة على استخدامها ما تزال تشكل معضلة يتعين معالجتها من خلال رؤية شاملة لاستخدام الأسلحة النووية في المستقبل بوصفه انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني.

واستنادا إلى دور مصر واهتمامها بمسائل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، فإن بلدي سيواصل بذل قصارى جهوده للتوصل إلى اتفاق عادل وشامل أثناء مداوات اللجنة الأولى في هذه الدورة، بما يوفر الأساس لمرحلة جديدة من الجهود الدولية الجماعية نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد الأكلي (ليبيا): نود بداية، السيد الرئيس، أن نؤيد ما جاء في بياني مجموعة حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.9) والمجموعة العربية (انظر A/C.1/70/PV.10).

لا يمكن ضمان عدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية إلا من خلال التخلص النهائي من هذه الأسلحة، وتحقيق ذلك آتيا لا يبدو قريبا المنال. إلا أن ما يضيف بصيص أمل بين الفينة والأخرى، وجود بعض المبادرات التي اتخذت في هذا المجال، والتي تخلت من خلالها بعض الدول عن أسلحتها وبرامجها النووية والتي من بينها ليبيا.

فإدراكا من بلدي لأهمية التخلص من برنامج أسلحة الدمار الشامل، بادر بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بالتخلص من كافة المعدات والبرامج التي يمكن أن تؤدي إلى إنتاج أسلحة محظورة دوليا، وانخرط في إبرام اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ٢٠٠٤، وتعاون منذ ذلك التاريخ مع مفتشي الوكالة الدولية وهو مستمر

ومع ذلك، لم تدخر مصر والمجموعة العربية جهدا في سبيل التفاعل بشكل إيجابي مع جميع الإجراءات ذات الصلة، وشاركت بنشاط في الاجتماعات التي عقدت في فيينا، وفي ليون وفي جنيف. وللأسف، قوبل التفاعل العربي الإيجابي بمحاولات لا مبرر لها لإفراغ المؤتمرات من سياقها الموضوعي. وقد أصبحت عملية المفاوضات عقيمة في ظل عدم تحديد إطار زمني محدد أو دور واضح للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، سعت بعض الأطراف إلى طرح مسائل تقع خارج نطاق المعاهدة والولاية الواردة في خطة عمل عام ٢٠١٠، وبالتالي تعقيد العملية من غير داع.

إن طريق المضي قدما قد يتبين في نهاية المطاف في ورقة العمل العربية التي اعتمدها حركة عدم الانحياز في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، التي تدعو المؤتمر إلى إسناد مهمة دعوة دول الشرق الأوسط إلى عقد مؤتمر يرمي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى، إلى الأمين العام. وينبغي لذلك المؤتمر إطلاق عملية سياسية تنخرط فيها الدول التي تشارك فيه في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة إقليمية ملزمة تنشأ بموجبها منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وتنضم دول المنطقة عندئذ إلى المعاهدة إذا قررت أن تفعل ذلك. ولكن للأسف أعاقت ثلاثة بلدان - الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا - توافق آراء المجتمع الدولي في المؤتمر. ويعتبر عقد مؤتمر الشرق الأوسط فرصة، ربما تكون الأخيرة، لاستعادة مصداقية معاهدة عدم الانتشار ونظام نزع السلاح برمته.

وهناك اهتمام متزايد النمو بمسألة الآثار الإنسانية والبيئية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية. وليس من المستغرب أن المؤتمرات الثلاثة التي عقدت بشأن هذه المسألة قد خلصت إلى أن استخدام الأسلحة النووية وإجراء التجارب عليها

في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. ومرد ذلك إلى إصرار بعض الدول على إعاقه التوصل إلى ذلك. عليه، فإننا نناشد الأمين العام والدول الثلاث الراعية للمعاهدة بذل المزيد من الجهد لتحقيق طموح التوصل إلى إنشاء تلك المنطقة وفقا لما نص عليه قرار الجمعية العامة ٢٩/٦٩، والعمل على تجاوز الإحباط الناتج عن إخفاق المؤتمر الاستعراضي.

السيد دنكاش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بتأكيد التزام تركيا الثابت بالسعي إلى إيجاد عالم أكثر أمنا، والقيام لهذه الغاية بتهيئة الظروف اللازمة لعالم خال من الأسلحة النووية.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الركيزة الأساسية لترع السلاح النووي، وحجر زاوية النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، والأساس لتطوير الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية. وقد تأسس نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي بوصفها ركائز الثلاث المتساوية. وينبغي إعادة التأكيد على التزام الدول الأطراف الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على حد سواء بالوفاء بالتزاماتها القانونية والسياسية المنصوص عليها في الركائز الثلاث جميعها والتقيد به.

وفيما يتعلق بترع السلاح النووي، فإن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص أيضا للدول الحائزة للأسلحة النووية خارج نظام معاهدة عدم الانتشار. كما إننا نحث البلدان التي لا تزال خارج معاهدة عدم الانتشار على الانضمام الفوري إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية من دون أي شروط.

تؤيد تركيا الدعوات إلى نزع السلاح النووي بطريقة منتظمة مستمرة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وتقيب بجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ خطوات عملية

في التواصل والتنسيق المستمر معها بهدف حماية وتأمين كافة المنشآت التي تم تحويلها إلى الاستخدامات السلمية. وفي انتظار أن يعم الاستقرار أرجاء ليبيا، فإننا نتطلع إلى مزيد من التعاون التقني مع الوكالة والشركاء الدوليين الآخرين لتنمية قدرات ليبيا في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والاستفادة من الطاقة النووية في تحقيق مشاريع التنمية، وخاصة مجال توليد الكهرباء والطب النووي والأشعة العلاجية والتحلية.

إن للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر من كل عام أثرا بالغا على سير الحملة الدولية للتوعية بمخاطر الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يؤيد بلدي تأييدا كاملا عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى في موعد أقصاه عام ٢٠١٨ لاستعراض التقدم المحرز في سبيل تحقيق الترع الشامل للأسلحة النووية، وإنه على استعداد للإسهام في الجهود الرامية لبلورة عناصر فعالة لاتفاقية شاملة لترع الأسلحة النووية وفقا لما نص عليه قرار الجمعية العامة ٥٨/٦٩.

تؤكد ليبيا على أهمية إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى وضرورة اتخاذ خطوات فعلية وتدابير فورية لتحقيقها، حيث أن إنشاء هذه المناطق من شأنه أن يعزز السلم والأمن ويوفر مقومات البقاء وإيمانا منها بذلك، فإن ليبيا سعت لأن تبادر بأن تكون جزءا من تلك المناطق.

فليبيا دولة طرف في معاهدة بليندايا الخاص بإعلان القارة الأفريقية منطقة خالية من الأسلحة النووية. كما تساهم ليبيا، بالتعاون والتنسيق الكامل مع الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية، في الجهود الرامية لتحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، تبدي ليبيا خيبة أملها لعدم التوصل إلى مشروع وثيقة ختامية خلال مؤتمر الأطراف

ونحن على إيمان راسخ بأن بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح سيكون بمثابة لبنة أساسية أخرى صوب تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي. ومن شأن ذلك أن يمهد الطريق لإحراز تقدم مواز في بنود جدول الأعمال الأساسية الأخرى لمؤتمر نزع السلاح. وأود في هذا الصدد أن أؤكد مجددا اقتناع تركيا الثابت بالجهود الرامية إلى تنشيط مؤتمر نزع السلاح. ونرى أنه تتوفر للمؤتمر الولاية والعضوية والنظام الداخلي ما يمكنه من الاضطلاع بالعمل الموضوعي والشروع في التفاوض على النحو المنوط به.

السيد خيمينيث (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.9).

وتدين نيكاراغوا استخدام أسلحة الدمار الشامل نظرا لانتهاكها للمبادئ الأساسية للقانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني على حد سواء. وتتمثل أولويتنا في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونرحب في هذا الصدد بالاحتفال السنوي الثاني بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونعرب علاوة على ذلك، عن تقديرنا لجميع المبادرات من قبل جميع الحكومات والمجتمع المدني وغيرهما من الجهات الفاعلة التي أسهمت في تحقيق هذه النتيجة.

ونرحب باتخاذ القرار ٣٢/٦٨ المعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣"، لأنه وفر لنا خريطة طريق لبلوغ هدف إزالة الأسلحة النووية. ويتعين علينا اتخاذ خطوات ملموسة والشروع في مفاوضات تتعلق بإبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية بغية حظر تلك الأسلحة وإزالتها تماما. وتتيح دعوة الجمعية العامة إلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨ فرصة مواتية لتحديد الخطوات الملموسة اللازمة لإزالة هذه الأسلحة في غضون فترة زمنية محددة.

إضافية في ذلك الاتجاه. وقد شاركنا انطلاقا من ذلك التوقع في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ الذي لم يتمكن للأسف من اعتماد وثيقة بتوافق الآراء.

ونتابع عن كثب المناقشات حول أحكام المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشأن اتخاذ تدابير فعالة لتحقيق نزع السلاح النووي. وإذ نبدي استعدادا لمناقشة أي الخطوات العملية ستكون أكثر فعالية، نود أن نحث جميع أصحاب المصلحة على عدم اتخاذ إجراء من شأنه أن يقوض نزاهة المعاهدة أو يوجد بديلا لتنفيذها وتحقيق عالميتها تماما.

ويتمثل أحد التدابير الهامة لبناء الثقة - في هذا السياق - في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وتؤيد تركيا إنشاء مناطق معترف بها دوليا ويمكن التحقق منها بفعالية حيثما كان ذلك ممكنا. ونشجع التصديق الكامل على المعاهدات والبروتوكولات الخاصة بجميع المناطق الإقليمية الخمس. وعلى الرغم من فشل الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط قبل عام ٢٠١٢، فإننا نؤكد مجددا التزامنا الثابت بالعمل بصورة جماعية لعقد هذا المؤتمر في غضون دورة الاستعراض الحالية.

وسيكون وقف جميع تجارب الأسلحة النووية بمثابة لبنة أساسية أخرى صوب نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونشدد في ذلك الصدد، على الأهمية المحورية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تحقيق هذه الأهداف. وفي حين توفر عمليات الوقف الاختياري أدوات هامة لبناء الثقة في مسألة هامة مثل التجارب النووية، فإنه من الواضح أنه لا غنى عن المعاهدات الملزمة قانونا. وقد طال انتظار المجتمع الدولي لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونهيب مرة أخرى بجميع الدول، وخاصة الدول المدرجة في المرفق ٢ على التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

ويطالب المجتمع الدولي باتخاذ تدابير ملموسة نحو التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية فوراً بالوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونؤكد مجدداً التطلع إلى التفاوض والتوقيع على صك قانوني عالمي ملزم وغير مشروط بشأن الضمانات الأمنية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بغية تحقيق الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة، بغض النظر عن نوعها أو موقعها الجغرافي، آخذين في الاعتبار فتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦ التي خلّصت إلى أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونؤيد أيضاً التفاوض بشأن معاهدة لحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وما تزال العواقب الوخيمة على البشر والبيئة من جراء تداعيات التجارب النووية التي نُفذت منذ عام ١٩٤٥ تسبب المعاناة للسكان في أنحاء عديدة من العالم. وقد أصبح بلدنا - بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) - جزءاً من المبادرة الإقليمية الأولى التي أعلنت أراضيها منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وختاماً، يعزى الشلل الحالي في آلية نزع السلاح إلى سوء التصرف المتعمد من جانب بعض الدول، لا سيما في المجال النووي.

السيد أوتو (بالاو) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاون الكاملين.

يصادف هذا العام مضي سبعة عقود منذ أن اجتمع زعماء العالم لإنشاء الأمم المتحدة، علاوة على انقضاء سبعة عقود أيضاً على أحد أسوأ منعطفات التاريخ البشري - ألا وهو ذلك الحدث المروع المتمثل في إلقاء القنابل الذرية على

وندعم أيضاً الجهود الرامية إلى إدراج الشواغل الإنسانية ضمن أولويات الحوار المتعلق بالأسلحة النووية. ونرحب في هذا الصدد، بالمؤتمرات الثلاثة التي عقدت في أوصلو وناياريت والمكسيك وفيينا على التوالي. ونؤيد بقوة الدعوة في مؤتمر فيينا إلى وضع صك دولي ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية.

ونرحب - بل ونحتفي - بالاتفاق بين مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة+٣ وإيران الذي من شأنه أن يسهم في صون السلم والأمن الدوليين. وتأسف نيكاراغوا - بوصفها دولة طرفاً في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - لعرقلة بعض البلدان التوصل إلى توافق الآراء بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي التاسع لمعاهدة عدم الانتشار، على الرغم من المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق بعض تلك الدول عملاً بالاتفاقات المتعاقبة على هذا الموضوع في سياق المعاهدة، وبالرغم من خلو هذه الوثيقة من أية عناصر لا تفي بتوقعاتنا. ولا شك في أننا كنا على استعداد لاعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. ويقوض فشل المؤتمر هذا الجهود المبذولة لدعم تعددية الأطراف في آلية نزع السلاح التي ما فتئت تعمل لأجل بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية، وبالتالي فإنه ينتقص من مصداقية المؤتمر وموثوقيته.

وتؤمن نيكاراغوا إيماناً راسخاً بأن في الإمكان تعزيز نظام عدم الانتشار والسلام والأمن عبر إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وبالتالي تمكينه من الإسهام الفعلي في تحقيق نزع السلاح النووي. وعليه، يعرب بلدنا عن أسفه لعدم الاتفاق على عقد مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢. ونؤكد مجدداً أن عقد هذا المؤتمر يعدّ جزءاً هاماً لا يتجزأ من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وبالتالي، فإننا نحث الأطراف على عقد ذلك المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

من الوفود خلال هذه المناقشة، فإن الأسلحة النووية تظل أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي لم يحظرها صك قانوني دولي بعد. ويجب علينا أن نعمل بسرعة لسد هذه الثغرة القانونية غير المقبولة.

ولا يساور بالاو أدنى وهم بأن إبرام معاهدة لحظر الأسلحة النووية يؤدي إلى إزالتها بين عشية وضحاها - بل من شأنه أن يضعنا على المسار الصحيح ويجعلنا أقرب إلى تحقيق ذلك الهدف. وإذا رفضت الدول الحائزة للأسلحة النووية المشاركة في عملية التفاوض، فيجب علينا أن نقبل ذلك. إذ لا يسعنا أن نجبرها على المشاركة. ولكن يجب ألا نشعر بالعجز عن العمل بدون مشاركتها. ولقد حان الوقت لأغلبية الدول الخالية من الأسلحة النووية تأكيد ذاتها بمزيد من الثقة. وبالاو مقتنعة بأن فرض حظر على الأسلحة النووية - حتى بدون موافقة الدول الحائزة للأسلحة النووية - لديه إمكانات هائلة لتغيير المشهد الدولي بشأن الأسلحة النووية بصورة أساسية، عن طريق وضع معايير جديدة واضحة. فالسلاح المحظور سرعان ما يفقد مركزه وأي تصور بشرعيته.

وترحب بالاو ترحيباً حاراً بالمؤتمرات الثلاثة التي انعقدت منذ عام ٢٠١٣ بشأن الآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية، فضلاً عن القرار الذي قدمته النمسا للتأكيد على نتائج هذه المؤتمرات. وترحب بالاو بالتعهد الإنساني ومشروع القرار المرتبط به المتعلق بوصم الأسلحة النووية، وحظرها، والقضاء عليها (A/C.1/70/L.44). ونحن نضيف دعمنا الكامل لمشروع قرار جنوب أفريقيا بشأن الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية (A/C.1/70/L.40). وكما ذكر البابا فرانسيس في خطابه أمام الجمعية العامة الشهر الماضي، فإن استعمال الأسلحة النووية ليس عملاً غير أخلاقي فحسب، وإنما امتلاكها هو عمل غير أخلاقي أيضاً.

ونحيط علماً بالاقترحين المعنيين بإنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية للمضي قدماً في نزع السلاح النووي. فأى هيئة

هيروشيما وناغازاكي، والتي لا تزال آثاره ملموسة حتى اليوم. ويقع على عاتقنا جميعاً واجب أخلاقي وقانوني إزاء ضمان عدم استخدام أسوأ أسلحة الدمار الشامل - الأسلحة النووية - أبداً مرة أخرى تحت أي ظرف كان. وتمثل إزالتها تماماً من عالمنا الضمانة الوحيدة لعدم ذلك الاستخدام.

وما تزال بالاو ملتزمة التزاماً راسخاً بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونعرب عن تضامننا مع جزر مارشال في سعيها إلى الإجراءات القانونية الرامية إلى إلزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالوفاء بالتزامها بتزع السلاح الذي طال أمده لعدة عقود. ونشعر بالقلق البالغ إزاء مواصلة جميع الدول التسع الحائزة للأسلحة النووية الاستثمار الهائل في تحديث ترساناتها النووية بقصد الاحتفاظ بها على مدى عقود عديدة، بل ربما حتى إلى قرون قادمة، فيما ما يبدو. وهذه وصفة للانتشار النووي على نطاق واسع، علاوة على كونها كارثة إنسانية محتملة ذات مدى غير مسبوق.

وقد أصبنا بخيبة الأمل نتيجة لفشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الأخير في الاتفاق على وثيقة ختامية. غير أن التعهد الإنساني التاريخي - الذي تؤيده الآن ١١٩ دولة، بما فيها بالاو - قد تبوأ مكانه وأصبح مصدراً للأمل الكبير.

وهذا التعهد الإنساني يشكل خارطة طريق واضحة للمضي قدماً. فهو يوفر أساساً متيناً يمكن للدول من خلاله - بل ويجب عليها - أن تشرع في عملية دبلوماسية للتفاوض بشأن إبرام معاهدة لحظر الأسلحة النووية. ولا يسعنا تأخير إجراء كهذا إلى أجل غير مسمى لمجرد أن حفنة من الدول تعارضه.

فتوافق الآراء، بطبيعة الحال، هو مطمح وجيه، ولكن كثيراً ما يجري التذرع بتوافق الآراء أو بفرضه لمجرد منع إحراز التقدم. فهو يوفر قوة عظمى لعدد ضئيل من الدول التي تخرج عن الاتجاه السائد في المجتمع الدولي. وكما ذكر العديد

بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.9)، وممثل سيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/70/PV.10) وذلك تعزيزاً لترع السلاح النووي.

إن زامبيا ما فتئت على الدوام نصيراً قويا وملتزمًا تجاه نزع السلاح العام الكامل. والبيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء خلال المرحلة النهائية من المناقشة العامة في اللجنة الأولى تشدد بقوة على الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، وأهمية وضع حد لإجراء التجارب عليها. وينبغي لخفض الأسلحة النووية أو إزالتها بهدف التوصل إلى عالم يتم فيه تفكيك جميع أشكال الأسلحة النووية أو إلغاؤها أن يحظى برضى الجميع. ومن الحقائق الثابتة أن انتشار الأسلحة النووية يؤدي بشكل جاد إلى تفاقم خطر الحرب النووية، مع ما تخلفه من عواقب كارثية لديها القدرة على إفناء الجنس البشري. لذلك، ينبغي وضع الضمانات اللازمة لكفالة استمرار السلام والأمن الدولي من خلال الإزالة التامة للأسلحة النووية. ويدعو وفد زامبيا بالتالي جميع أصحاب المصلحة المعنيين بتزع السلاح النووي، بما في ذلك المجتمع المدني، إلى تكثيف مبادراتهم واتخاذ الخطوات لتحقيق نزع السلاح النووي الكامل.

ويعلم وفد بلدي حقيقة أن هناك ما يزيد على ١٦ ٠٠٠ من الرؤوس الحربية النووية منتشرة في تسع دول حائزة للأسلحة النووية. ومن المسلم به أنه ثمة اليوم أسلحة نووية أقل مما كانت عليه خلال فترة الحرب الباردة. بيد أن هناك حاجة كبيرة إلى نزع السلاح الكامل. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة نووية أن تلتزم التزاماً تاماً بإزالة الأسلحة النووية نهائياً. ومن الأهمية أيضاً بإمكان أن تحدد الدول الحائزة للأسلحة النووية جداول زمنية لإجراء تخفيض كبير في أسلحتها النووية. وترحب زامبيا بتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بالشفافية وفقاً لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، حيث تم التركيز على الدبلوماسية المتعددة الأطراف

من هذا القبيل ينبغي أن تكون لها ولاية واضحة للتفاوض بشأن حظر الأسلحة النووية، ويجب ألا تكون ملزمة بقواعد توافق الآراء. ووقت المناقشات ووضع المزيد من التوصيات قد ولى. ويجب علينا أن نبدأ العمل الآن على إبرام معاهدة جديدة.

وبالنسبة إلى الكثيرين منا في منطقة المحيط الهادئ، يشكل حظر الأسلحة النووية مهمة شخصية راسخة. فلقد خبرنا مباشرة الدمار الشديد الذي تحدثه أدوات الحرب الوحشية هذه. وبدون التشاور معنا أو موافقتنا، عانت منطقتنا على مدى نصف قرن مما يزيد على أكثر من ٣٠٠ تفجير نووي تجريبي - البعض منها بقوة بضعة ميغاطن. وهذه التفجيرات النووية التجريبية أدت إلى تسميم جزرنا المرجانية، وبحيراتنا الشاطئية، ومحيطنا الهادئ الشاسع الذي نعتمد عليه في رزقنا جميعاً. فقد عرّضت شعبنا لمستويات عالية من الإشعاع، مما أسفر عن أمراض لم نشهدها من قبل على الإطلاق. وشردت شعبنا من ديار أجداده، وأبعدته عن ثقافته وطريقة عيشه الأصلية إلى الأبد.

ونحن لسنا راضين عن البقاء ضحايا مغلوب على أمرنا بسبب استخفاف الآخرين. ونطلب إلى الأعضاء أن يلبوا ندائنا العاجل القاضي بحظر الأسلحة النووية، الأمر الذي من شأنه أن يحرر موارد هائلة للتصدي لآثار تغير المناخ والتحديات الناجمة عنه، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهو سيوفر الأساس لعالم أكثر سلماً وعدلاً، حيث تُحترم فيه وتُصان الصحة العقلية لجميع الشعوب ورفاهها. وبينما نمضي قدماً نحو بدء المفاوضات بشأن وضع معاهدة لحظر الأسلحة النووية، آمل أن يجري الإصغاء في بداية المناقشات إلى أصوات أولئك الأكثر تضرراً من الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، بما في ذلك شعوب منطقة المحيط الهادئ.

السيد كاسيسي - بوتوا (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية):
تؤيد زامبيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة

السيد الأومني (المغرب) (تكلم بالإنكليزية): ينبغي النظر في هذا البيان بالاقتران مع البيان الذي ألقاه المغرب خلال المناقشة العامة، حيث أننا ونظرا لضيق الوقت، لا نود تكرار بعض جوانب موقفنا (انظر A/C.1/70/PV.8).

إن المغرب يؤيد البيانات التي أدلى بها باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.9)، ومجموعة الدول الأفريقية، ومجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/70/PV.10).

ولا يزال المغرب مقتنعا بأن أمن جميع الدول يكمن في التعايش السلمي والحوار والثقة المتبادلة بدلا من القوة العسكرية وتكديس أسلحة الدمار الشامل. وتشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية صكا أساسيا أتاح للمجتمع الدولي إرساء أساس توافق آراء متعدد الأطراف بشأن هذه المسألة، استنادا إلى التوازن الدقيق بين الركائز الثلاث للمعاهدة، من أجل صون السلم والأمن الدوليين. ويتمثل الهدف النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في القضاء التام على الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى الصيغة التوفيقية المستخدمة في المعاهدة، توخى توافق الآراء الكامن فيها إلى منع زيادة انتشار الأسلحة النووية والشروع في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي من أجل تخليص العالم من هذه الأسلحة المدمرة. وتنشئ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التزاما واضحا بالتفاوض بشأن نزع السلاح النووي. وقد أوضح الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال العمليات الاستعراضية بشكل أفضل، وترجم ذلك الالتزام إلى تدابير عملية محددة.

وتظل نقطة البداية في أي عملية موثوق بها ومستدامة لنزع السلاح النووي هي الوفاء بالالتزامات القائمة. إن للدول الحائزة للأسلحة النووية وضعا خاصا، وبالتالي، مسؤولية خاصة. ويشمل نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج التعاون التقني، التزامات مالية، وكذلك التحقق والمساءلة للدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وليس هناك من

لنزع السلاح، وحيث وعدت الدول الحائزة للأسلحة النووية بتسريع الخطوات المفضية إلى نزع السلاح النووي. ويؤيد وفدي أيضا تأييدا كاملا المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها.

وبغية أن يترسخ نزع السلاح النووي، ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما فيها تلك التي ليست أطرافا في معاهدة عدم الانتشار، أن تمتثل على الفور وبشكل حثيث لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تواصل الوفاء بالتزاماتها التي أعلنت أثناء انعقاد اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٤، من أجل تعميم نزع السلاح الكامل.

وتماشيا مع المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، يؤيد وفدي إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ويناشد جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدات المعنية بها لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وعلى بروتوكولاتها ذات الصلة أن تفعل ذلك. كما نناشد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولا تزال زامبيا ملتزمة بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، وهي تُعرف أيضا باسم معاهدة بلينداها التي صدقنا عليها في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٠. وأفريقيا هي حاليا أكبر منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم، ونحث جميع الدول الأفريقية التي لم تصدق بعد معاهدة بلينداها على القيام بذلك.

وفي الختام، تؤكد زامبيا مجددا التزامها الكامل بنزع السلاح النووي، وتهيب كذلك بالدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتنع عن إلقاء النفايات المشعة والسامة في القارة الأفريقية. فالمؤشرات الحالية تبين أن أفريقيا هي إحدى أكبر الأمكنة لإلقاء هذه النفايات في العالم. وهذه الأفعال تخلف عواقب خطيرة على الحياة البشرية، والبيئة، والمناخ. ويجب علينا جميعا أن نؤدي دورنا في عكس مسار هذا الاتجاه.

ويثبت عدد مشاريع القرارات الجديدة التي قدمتها الوفود خلال دورة هذا العام، لا سيما بشأن موضوع نزع السلاح النووي، بأن العمل لا يجري كالمعتاد. كما يثبت أنه، ورغم إحباط الكثيرين جراء عدم إحراز تقدم فيما يخص جدول أعمال نزع السلاح النووي، ولا سيما بعد فشل مؤتمر عام ٢٠١٥ الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في اعتماد وثيقة ختامية متوازنة وتدرجية، لا تزال الإرادة الجماعية للمضي قدماً بهذه العملية قائمة.

وتواصل الفلبين المشاركة في تقديم مشروع القرار المعنون "المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف" (A/C.1/70/L.13/Rev.1) إن مشروع القرار هو إسم على مسمى، ويعتزم أن يتقدم خطوة أخرى بعقد اجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية في عام ٢٠١٦ الذي من شأنه إصدار توصيات محددة بشأن التدابير التي من شأنها المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وسيتيح الفريق العامل المفتوح باب العضوية للدول الأعضاء التوصل إلى نقطة التقاء، مع تركيزنا على هدف وحيد، والتوصل إلى سبل كيفية الانطلاق بالعملية الرامية إلى تحقيق الصفر الشامل. وتتطلع الفلبين إلى اعتماد مشروع القرار، وفي نهاية المطاف إلى عقد اجتماع للفريق العامل المفتوح العضوية، العام القادم. وندعو جميع الدول الأعضاء للمشاركة في الفريق العامل؛

ودعمت الفلبين بصراحة وبقوة المبادرة الرامية إلى تسليط الضوء على العواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية. إننا نرحب ترحيباً خاصاً بمشروع القرارين المعنونين "العواقب الإنسانية للأسلحة النووية" (A/C.1/70/L.37) و "التعهد الإنساني بحظر وإزالة الأسلحة النووية" (A/C.1/70/L.38) إن الفلبين ستدعم وتشارك في تقديم مشاريع القرارات تلك.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، عقدت الفلبين، بالاشتراك مع معهد الأمن العالمي، اجتماعاً جانبياً على هامش المؤتمر الاستعراضي

سبب في عدم التحقق من الالتزامات والتعهدات في مجال نزع السلاح. وتقوض محاولات إعادة تفسير المادة السادسة، والعدد الكبير من الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها، وفشل عملية الاستعراض بشكل متكرر، المعاهدة والنظام الذي أنشأته. ولذلك، يجب علينا تكثيف الجهود واتخاذ المزيد من الخطوات لإحراز تقدم صوب الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونحن بحاجة من بين أمور أخرى، إلى النظر في الخيارات القانونية من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتحتاج هذه الجهود بالضرورة إلى إشراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وإذا كان قد تم حظر بعض الأسلحة التقليدية العشوائية بسبب أثرها الإنساني، فمن غير المقبول أن تظل الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي لا يحظرها صك دولي. إن العواقب المدمرة والعشوائية والتي لا رجعة فيها لأي استخدام للأسلحة النووية على البيئة وعلى الأرواح البشرية، تفرض علينا أكثر من أي وقت مضى، السعي جماعياً لحظر تلك الأسلحة.

وفي الوقت نفسه، تتطلب فعالية ومصداقية نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، في جملة أمور، ضمان تحقيق عالميتها. وينبغي أن تنضم جميع الدول المتبقية إلى معاهدة عدم الانتشار كدول غير حائزة للأسلحة النووية. وفي السياق نفسه، يأسف المغرب لعدم انعقاد مؤتمر عام ٢٠١٢ المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، رغم جميع الجهود المبذولة. لقد أضع المجتمع الدولي فرصة للإسهام في بناء الثقة بين بلدان المنطقة وتعزيز السلم والأمن في المنطقة وخارجها. ويجب مواصلة بذل جميع الجهود لإطلاق هذه العملية.

السيدة بياراغويري (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): إن الفلبين تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.9).

أولا، فيما يتعلق باليابان، من العار أن يدعو الوفد الياباني بكل وقاحة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن الردع النووي. وبيان الوفد الياباني هذا الصباح مليء بالخداع، ويشكل إهانة للعدالة والأخلاق، ولا يمكن تركه بدون جواب.

وعلى النقيض من إعلانات اليابان المتكررة بأنها ستظل دائما دولة محبة للسلام، إلا أنها بصدد إحياء قوتها العسكرية. ويصادف هذا العام الذكرى السبعين لهزيمة الجيش الياباني؛ لكن في ظل الإدارة الحالية بقيادة رئيس الوزراء شيتزو آبي، بلغ إحياء حلم التزعة العسكرية أوجه في اليابان. وبالأمس، وجه أحد البلدان انتباهنا إلى الطموح النووي الخطير لليابان (انظر A/C.1/70/PV.10) وهناك العديد من الحقائق التي تثبت ذلك. وبالنظر إلى ضيق الوقت المتاح، لن أحوض في التفاصيل. ومن خلال تمويه اليابان على نزعتها العسكرية بخطاب الإسهام في قوات حفظ السلام، فإنها تحاول طمس ماضيها المهين، وجرائمها غير الإنسانية.

وينبغي لليابان مراعاة أن سعيها إلى التزعة العسكرية لا بد أن يؤدي إلى دمارها وطنيا حتى قبل أن تستطيع التخلص من العار الذي لحق بها كأمة مهزومة.

ثانيا، بالنسبة إلى كوريا الجنوبية، أنصح زميلي ممثل كوريا الجنوبية أن ينظر إلى الواقع الحالي بتراثة. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي الآن دولة حائزة بالكامل للأسلحة النووية، وسوف تبقى كذلك مهما اعترضت كوريا الجنوبية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي دولة حائزة للأسلحة النووية اسما وواقعا على حد سواء. والمؤسف أن زميلنا ممثل كوريا الجنوبية يتصف بهذا القدر من قصر النظر. واستراتيجية الردع النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل ضمانا موثوقا بما حيث أنها لا تكفل السلم والأمن فحسب، بل أيضا ازدهار الأمة الكورية بأسرها. وينبغي لوفد كوريا

الثالث للمعاهدة هنا في نيويورك بشأن موضوع الأسلحة النووية والبوصلة الأخلاقية. وقلنا بأنه سيتم تعزيز الجهود الجارية المبذولة لتزع السلاح النووي، إذا ما أخذ البعدان الأخلاقي والقيمي بعين الاعتبار في المناقشة، بغرض استكمال الجانبين القانوني والإنساني للأسلحة النووية. وتعتقد الغالبين أن تلاقي الحجج القانونية والإنسانية والأخلاقية/القيمية، يدفع بقوة في اتجاه القضاء الكامل على الأسلحة النووية. وقلنا أيضا بأن المسؤولية المعنوية والأخلاقية عن تحقيق الصفر النووي لا تقع على عاتق الدول الحائزة لأسلحة نووية وحدها؛ بل إنها المسؤولية الجماعية لجميع الدول. ولهذا السبب، فإننا نقدم دعما القوي لمشروع القرار الجديد، المعنون "الضرورات الأخلاقية لعالم خال من الأسلحة النووية"، الذي قدمه ممثل جنوب أفريقيا (A/C.1/70/L.40) إن الفلبين فحورة بمشاركة في تقديم مشروع القرار. ويجدوننا وطيد الأمل في أن تحدث هذه القرارات الجديدة الزخم الذي توجد حاجة ماسة إليه، ويتيح لنا أن نكسر في نهاية المطاف دوامة الفشل، فيما يخص جدول أعمال نزع السلاح النووي.

كما كان موقفنا منذ الأيام الأولى للأمم المتحدة، يمكن التوصل إلى اتفاق كامل بشأن نزع السلاح النووي وينبغي التوصل إليه من خلال الأمم المتحدة. ولا نزال على ثقة بأنه سيكون بمقدورنا اغتنام الفرصة اليوم لوضع خلافاتنا جانبا، والتوحد أخيرا في هذه الهيئة العالمية، والعمل صوب تحقيق هدف القضاء التام والكامل على الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن إلى أولئك الذين طلبوا الكلمة لممارسة حق الرد.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد كانغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يأخذ وفد بلدي الكلمة لممارسة حقه في الرد على البيانين اللذين أدلى بهما وفدا اليابان وكوريا الجنوبية.

اليابان التقييد بتلك السياسة التي ما فتئت تتبّعها حتى الآن بوصفها دولة محبة للسلام.

السيد محفوظ (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، في ما يتعلق بالبيان الذي أدلى به للتو ممثل الولايات المتحدة، نود أن نكرر القول إن ورقة العمل العربية التي قُدمت إلى المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد حظيت بتأييد حركة بلدان عدم الانحياز؛ لذا فهي تعتبر أنها تشكل الإرادة التي تمثلها أغلبية المجتمع الدولي. علاوة على ذلك، بالنسبة إلى تحلي تلك الورقة بالشمول والعالمية، يود وفد بلدي أن يبرز عدة مقتطفات منها. إن ورقة العمل هذه قد اقترحت في الأساس عددا من الخطوات العملية. فسوف يُدعى الأمين العام إلى عقد مؤتمر - وأؤكد على لفظة "مؤتمر" - في غضون ١٨٠ يوما. وسوف يتم إعداد جدول زمني ذي صلة اعتبارا من نهاية المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، بهدف إطلاق عملية لإبرام معاهدة ملزمة قانونا بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وسوف تعقد سنويا جلسات عامة للمؤتمر واجتماعات للأفرقة العاملة التقنية حتى يتم إبرام معاهدة إقليمية بشأن هذه المنطقة.

وتنقسم هذه الأفرقة العاملة إلى قسمين. الفريق العامل الأول يتناول الترسيم ونطاقه الجغرافي، بينما الفريق العامل الثاني يتناول أساليب التحقق وتدابير التنفيذ. ومن ثم، يبلغ الأمين العام المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ ولجانته التحضيرية عن التقدم المحرز، وحالة تنفيذ قرار العام ١٩٩٥. كما أنه من شأن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن أن يوفروا الدعم اللازم لتنفيذ هذه الولاية، وأن يقدّموا تقريرا عن إجراءاتهم في هذا الصدد، وذلك في المؤتمر الاستعراضي المقبل ولجانته التحضيرية في جنيف، وفيينا، ونيويورك، ولا سيما - وأنا أسلط الضوء على هذه النقطة - مقدّمي قرار عام ١٩٩٥

الجنوبية التفكير جديا في ما إذا كان تعاونه الأعمى مع القوى الخارجية لترع سلاح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكل أفضل مصلحة للأمم.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة لممارسة حقّي في الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل مصر في وقت سابق.

كما نعلم جميعا، لم تتمكن الولايات المتحدة من الانضمام إلى توافق الآراء بشأن النص الذي يتناول إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. إن النص يتعارض مع سياسة الولايات المتحدة المعتمدة منذ أمد بعيد لأنه لا يتضمن عملية تستند إلى توافق الآراء، وهو القاعدة المقبولة لإنشاء مناطق كهذه. وعلى الرغم من المحاولات والمقترحات المتعددة بشأن الصيغة التوفيقية التي تقدمت بها الولايات المتحدة، فقد ثبت أن المشروع النهائي للرئيس غير مقبول لأنه لا يقوم على أساس توافق الآراء لكل جوانب المؤتمر، بما في ذلك الإعداد والمناقشات والنتائج المحتملة.

وفي حين أن الولايات المتحدة تؤيد الهدف القيم والطموح المتمثل في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، فإن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا إذا جرت متابعته بطريقة بناءة وشاملة وقائمة على توافق الآراء. وسوف نواصل عملنا من أجل تحديد الفرص المتاحة للحوار الإقليمي، وتشجيع التوصل إلى حل يراعي المصالح المشروعة لجميع الدول في المنطقة.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في ما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أود أن أكرر القول إن اليابان تحافظ على سياسة راسخة موجهة حصرا للدفاع الوطني - وليس لتصبح قوة عسكرية تشكل خطرا على البلدان الأخرى - فضلا عن التقييد بالمبادئ الثلاثة لعدم الانتشار النووي. وسوف تواصل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة كي يدلي ببيان ثانٍ.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سوف أقتصر جدا في كلامي. ردا على تعليقات زميلنا المصري، من الجيد التقدم بمقترحات للمضي قدما، ونحن بالتأكيد نؤيد مفهوم طرح أفكار جديدة على الطاولة، ولكن إذا لم تكن تلك الأفكار تحظى بموافقة جميع دول المنطقة، فإنها لن تحقق الهدف المشترك المتمثل في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كي يدلي ببيان ثانٍ.

السيد كانغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سأتكلم بإيجاز شديد. لا أرى أنه من الضروري الرد حرفيا على كلام زميلنا ممثل كوريا الجنوبية المنافي للعقل. لقد أوضح وفد بلدي موقفه في عدة مناسبات إزاء حتمية امتلاك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأسلحة نووية بغية مواجهة التهديد النووي للولايات المتحدة.

ولدي شيء آخر كي أقوله لزميلنا الياباني. ينبغي لليابان أن تراجع تصرفها وموقفها إزاء التاريخ، وأن تفي بمسؤولياتها والتزاماتها الأخلاقية بشأن الخلاص من الجرائم الماضية، وتعزيز المصالحة والوثام بشكل صادق مع البلدان المجاورة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

الذين يتحملون مسؤولية خاصة. لقد قدّموا ذلك القرار بغية ضمان تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى دون إجراء تصويت حينذاك. وكما نعلم جميعا، إنهم يمثلون الدول الودية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن شأن الأمين العام أن يكفل توفير الأموال اللازمة، بما في ذلك عن طريق صندوق للتبرعات يمكن إنشاؤه لدعم تنفيذ المعاهدة.

وهذه بالتحديد رؤيتنا لمنطقة الشرق الأوسط الخالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، ونحن نعتقد أن فشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار ينبغي ألا يشكل عقبة، بينما يحتاج المجتمع الدولي إلى إيجاد سبيل للمضي قدما في هذا الصدد.

السيد كيم يونغ - مو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلق بإيجاز على الكلام الذي قاله زميلنا ممثل كوريا الشمالية في ما يتعلق بمركزها كدولة حائزة للأسلحة النووية.

إننا نجتمع في اللجنة الأولى لمناقشة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وكيفية تحقيقهما. ونحن نؤمن بإيماننا راسخا بأن ما من دولة من الدول الأعضاء الممثلة في هذه القاعة تقبل بأن تحظى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمركز الدولة الحائزة للأسلحة النووية بأي حال من الأحوال. وكما يعلم الجميع، إن التجارب النووية لكوريا الشمالية تشكل أعمالا غير مشروعة بموجب القانون الدولي، ووفقا للقرارات المتعددة لمجلس الأمن. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعلم تماما أنه لا يمكنها الحصول على أي شيء عن طريق تطوير برنامجها النووي الذي لن يؤدي سوى إلى تفاقم اقتصادها وتعميق عزلتها عن المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، ندعو مرة أخرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة فورا إلى طاولة الحوار مع التزام صادق بترع السلاح النووي.